مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (١) شعبان ١٤٤١هـ إبريل ٢٠٢٠م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

www.kfcris.com

المحتويات

محرر: معن نعناع

- **السودان..**
  تحديات تواجه حكومة المرحلة الانتقالية
  دكتور كمال الخضر ٤

- **مشكلات الحدود في القارة الأفريقية وتأثيرها على العلاقات الإقليمية**
  مثال: العلاقات الموريتانية - السنغالية
  د. سيدي محمد سيدأب ١٢

- **نيجيريا:**
  أزمة «بوكو حرام» وتقييم الجهود في محاربتها
  حكيم نجم الدين ١٩

- **بوكو حرام في بحيرة تشاد :**
  الاستراتيجية الحديثة في الساحل الأفريقي وآثارها على المنطقة
  دكتور آدم يوسف ٢٦

- **التأثير الأجنبي في الاستحقاقات الرئاسية في الصومال**
  مبارك أحمد محمد ٣٤

- **دور الحكومة الإثيوبية في توحيد مسلمي إثيوبيا**
  أنور إبراهيم ٤٣

السودان..
تحديات تواجه حكومة المرحلة الانتقالية

دكتور كمال محمد جاه الله الخضر/ السودان

يهدف هذا المقال إلى تسليط الأضواء حول التحديات التي تواجه حكومة المرحلة الانتقالية في السودان، والتي تشكلت في السادس من سبتمبر ٢٠١٩م بعد الإطاحة بحكم الرئيس عمر البشير في ١١ أبريل ٢٠١٩م، بنحو خمسة أشهر. وكان قد حكم الفترة منذ الإطاحة بالبشير، وحتى تشكيل الحكومة (٩ سبتمبر ٢٠١٩م) مجلس عسكري انتقالي.

الحراك الثوري في السودان وتداعياته

شهد السودان في الفترة من ١٩ ديسمبر ٢٠١٨م إلى ١١ أبريل ٢٠١٩م، أي لنحو أربعة أشهر حراكاً ثورياً شمل مدن ومناطق ولايات السودان المختلفة. وقبل أن تتحول مطالب الثوار إلى تغيير نظام الإنقاذ برُمَّته انحصرت مطالبهم في بداية الحراك في استنكار الغلاء الطاحن، على مستوى السلع الأساسية من خبز وغيره، ووجود شحٍّ في الوقود، وضعف سيولةٍ في النقد، وصعوبة في النقل والمواصلات... إلخ. ومع مرور الوقت، تزايدت حركة التظاهر، وسقط العديد من الشهداء. وعلى الرغم من سلمية الحراك، تضرر الكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة حرقاً ونهباً. وتحت ضربات الثوار الموجعة وصمودهم لم يكن هناك بدٌّ من سقوط النظام، الذي استمر لثلاثين عاماً.

شهد الحادي عشر من أبريل ٢٠١٩م صفحة جديدة في تاريخ السودان، حيث استلم السلطةَ مجموعةٌ من القوات المسلحة معلنةً انحيازها للجماهير الثائرة، وطويت صفحة حكم الإنقاذ.

وكما هو متوقع في مثل هذه الوضع، تشكّل مجلس عسكري انتقالي ترأسه الفريق/ عبد الفتاح البرهان ليقود فترة ما قبل تشكيل حكومة المرحلة الانتقالية، شراكةً مع قوى إعلان الحرية والتغيير، حاضنة الثورة. وقد شهدت فترة حكم المجلس العسكري العديد من الأحداث التي كادت تعصف بحكمه، لعل أهمها: حادثة فض اعتصام القيادة، إضافة إلى عدد من الانقلابات، التي لم تنجح في استلام السلطة.

المهم أن الفترة التي سبقت تشكيل الحكومة الانتقالية شهدت توترات عصيبة بين المكون: العسكري الحاكم، والمكون المدني، المتمثل في قوى الحرية والتغيير (حاضنة الثورة)، ولكن تدخل العقلاء من كلا الجانبين، ومن بعض الدوائر الإقليمية والدولية؛ جعل عبور هذه المرحلة، على صعوبتها، ممكناً.

تشكيل الحكومة الانتقالية

بعد أن أدى أعضاء المجلس السيادي اليمين الدستورية برئاسة الفريق/ عبد الفتاح البرهان، يوم الأربعاء ٢١ أغسطس ٢٠١٩م، كما أدى في اليوم نفسه الدكتور/ عبد الله حمدوك القسم رئيساً للوزراء، بدأت الإجراءات الفعلية لتشكيل الحكومة الانتقالية.

ومباشرة بعد أداء القسم تعهد حمدوك، في أول مؤتمر له «بجعل تحقيق السلام، وحل المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد؛ أولوية المرحلة الانتقالية»، ولخص الأهداف في أن شعار: «حرية.. سلام.. وعدالة، سيشكل برنامج المرحلة الانتقالية». وأردف: «الحرية والسلام والعدالة هي برنامجنا، وأولوياتنا بناء السلام المستدام، وعلينا بناء اقتصاد لا يقوم على الهبات»[١].

وبعد تأجيل متكرر دام لأكثر من أسبوعين منذ أداء حمدوك اليمين الدستورية في ٢١ أغسطس ٢٠١٩م، كما أشرنا قبل قليل، تم الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة في السودان في ٦ سبتمبر ٢٠١٩م. وقد مثل هذا التشكيل مرحلة جديدة، وانطلاقة حقيقية لفترة انتقالية في السودان، تعد الخامسة التي تشهدها البلاد.

تاريخياً، شهد السودان، ست (حكومات) مراحل انتقالية، أولاها كانت عقب خروج المستعمر، وثلاث منها جاءت عقب الإطاحة بالأنظمة الديكتاتورية؛ عبود والنميري والبشير، والخامسة بعد التوقيع على اتفاقية السلام بين حكومة البشير والحركة الشعبية لتحرير السودان، وآخرها الحكومة التي يشهدها السودان حالياً[٢].

ومن المؤكد أن هذه الحكومة التي ستستمر ٣٩ شهراً، وتنتهي بإجراء انتخابات، تنتظرها عقبات عدة؛ من إعادة ترتيب ملفات السياسة الخارجية، إلى تسوية النزاعات المسلحة في عدد من الأقاليم[٣].

يمكن القول: إن الحكومة الانتقالية السودانية الجديدة، التي وصفت بأنها «جاءت نتيجة توافق القوى السياسية التي صنعت الثورة، والقوى العسكرية التي استجابت لتطلعات الشعب»[٤]؛ تعتبر أكثر حكومة مرت على السودان يعول عليها الشعب، ويأمل أن تحقق طموحاته، وأحلاماً كثيرة لم تتحقق في الحكومات السابقة، على الرغم من قصر مدة حكمها، التي تقدر بثلاث سنوات[٥].

ويلاحظ أن تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة؛ كشف عن أول تمرين ديمقراطي لقوى الحرية والتغيير، إذ خلال الأسبوعين اللذين أعقبا أداء قسم حمدوك، تأجل أكثر من مرة إعلانُ تلك الحكومة، إذ خضع تشكيلها إلى ما يشبه المحاصصة الحزبية، والجهوية... إلخ، التي استغرقت نحو أسبوعين.

---

(١) **صدى البلد** (الموقع)، تقرير بعنوان: «تحديات المرحلة الانتقالية في السودان»، إعداد: حسام رضوان، ٢٢ أغسطس ٢٠١٩م.

(٢) الشفيع خضر سعيد، «السودان، وتحديات المرحلة»، مجلة **الفيصل**، العددان ٥١٩، و٥٢٠، يناير/ فبراير ٢٠٢٠، ص. ٥٨.

(٣) **تي آر تي عربية (TRT عربية)**، تقرير بعنوان: «حكومة حمدوك.. بداية مرحلة انتقالية في السودان مليئة بالتحديات»، ٦ سبتمبر ٢٠١٩م.

(٤) الصادق المهدي، «٤ تحديات تواجه الحكومة الانتقالية»، وكالة «**الأناضول**» (الموقع)، ٧ ديسمبر ٢٠١٩م.

(٥) **الجزيرة** (الموقع)، تقرير بعنوان: «السودان وتحديات الفترة الانتقالية»، إعداد: مازن الطيب، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩م.

المرحلة الانتقالية وتحدياتها

بعد تشكيل الحكومة الجديدة في ٦ سبتمبر ٢٠١٩م؛ بدأت فترة انتقالية مهمة في تاريخ السودان، يعول عليها الكثير لإصلاح ما أفسده النظام السابق في الأصعدة كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد تتضمن هذه الفترة آفاقاً ديمقراطية وتداولاً سلمياً للسلطة، حيث وقع المجلس العسكري، وقوى إعلان الحرية والتغيير على وثيقة الإعلان الدستوري بحضور محلي ودولي كثيف... واتفق الفرقاء السودانيون على جدول زمني للمرحلة الانتقالية في البلاد، منها: حل المجلس العسكري الحاكم حالياً، وتشكيل مجلس السيادة لقيادة الدولة، ويترأس أحد العسكريين المجلس لمدة ٢١ شهراً، بعد التوقيع على الاتفاق مباشرة، وتعقبه رئاسة أحد الأعضاء المدنيين لمدة ١٨ شهراً المتبقية، وبعد ذلك ينتهي عمل المجلس بإجراء انتخابات يحدد بموجبها الشعب قيادته[٦].

ابتداء، يمكن أن نقول: إن كل حكومات المراحل الانتقالية، التي مرت على السودان، توصف بالحرجة، لأنها مليئة بتحديات جسام[٧]. وسبق القول: إن رئيس وزراء المرحلة الانتقالية الحالية أشار إلى ملفين مهمين جعل لهما الأولوية لحكومته، وهما ملفا: السلام والاقتصاد، وكأنه هنا يشير إلى أهم تحديين سيواجهان حكومته.

هناك الكثير من التحديات التي تواجه حكومة المرحلة الانتقالية، ولكن تأتي في مقدمتها: تحدي السلام، وتحدي الاقتصاد، لذلك سنبدأ الحديث بهما، على أن نتطرق لاحقاً للتحديات الأخرى.

تحدي السلام

أبان رئيس الوزراء، عقب إعلانه تشكيل حكومته، في السادس من سبتمبر ٢٠١٩م، أن أحد أولويات حكومته يتمثل في وقف الحرب وبناء السلام المستدام، وشدد على أن الحركات المسلحة شريكة في الثورة، وأن الفرص مواتية لتحقيق السلام في البلاد، ولتشكيل لجنة مصغرة من جانب المجلس السيادي ومجلس الوزراء لوضع إطار عام لمفاوضات السلام. وسيكون على الحكومة الجديدة في غضون ستة أشهر إبرام اتفاق سلام مع حركات التمرد في الولايات التي تشهد نزاعات[٨].

من المؤكد أن عملية بناء السلام في السودان تعد التحدي الأبرز، الذي يواجه الحكومة الانتقالية، لذلك لا بد من استغلال الأجواء التي صنعتها الثورة لشعب السودان في رفض الصراعات التي انتظمت لأمد طويل في

(٦) أسعد كاظم شبيب، «تحديات المرحلة الانتقالية»، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية (الموقع)، ٢١ أغسطس ٢٠١٩م.

(٧) الشفيع خضر سعيد، «السودان، وتحديات المرحلة»، مجلة **الفيصل**، العددان ٥١٩، و٥٢٠، مرجع سابق.

(٨) **تي أر تي عربية** TRT عربية (الموقع)، تقرير بعنوان: «حكومة حمدوك..»، مرجع سابق.

بعض ولايات السودان. وعليه من المتوقع أن تمر عملية السلام بمرحلتين[٩]:

الأولى: مناقشة القضايا السياسية بين المركز والأطراف، أي بين الحكومة المركزية في الخرطوم والأقاليم التي تعاني التهميش، فضلاً عن تقاسم السلطة والثورة.

الثانية: تتمحور حول القضايا الأمنية ودمج المليشيات المسلحة في الجيش السوداني. (وهي المرحلة التي أعلن في ١٨ مارس ٢٠٢٠م البدء بمفاوضاتها في جوبا).

بمجيء الثورة، ومن ثم تشكيل الحكومة الانتقالية؛ بدا للكثير من الناس أن هناك إمكانية سريعة للوصول إلى سلام بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة، ولكن ما ظنه الناس سهلاً في عملية السلام، التي انتهت في المدة المقررة بنهاية فبراير ٢٠٢٠م، بدا متعسراً، وحتى الآن ظن البعض أن مجرد وجود الجبهة الثورية في التحالف الكبير لقوى الحرية والتغيير، سيكون سبباً ميسراً للوصول إلى حلول، ولكن للأسف بدا التعثر في مسارات السلام بارزاً، كما لو أن الأمر اليوم هو ذلك الذي كان عليه البارحة عبر المفاوضات العبثية بين نظام البشير والحركات المسلحة، والمعاهدات الهشة التي كانت تعقد لتنتهي في الداخل والخارج[١٠].

وما تزال المحادثات بين الفرقاء السودانيين مستمرة في مدينة جوبا، وقد أظهر تحالف قوى الحرية والتغيير ليونة أكثر في التعاطي مع استحقاقات السلام، وطلبات الحركات المسلحة. وكانت قوى الحرية والتغيير تتمسك بتسريع عملية تشكيل مجلس تشريعي، وتعيين ولاة جدد، وعدم رهن هذه المسألة بملف السلام، وهو الأمر الذي رفضته بشدة الحركات المسلحة، التي تطالب أن تكون مساهماً رئيساً في هذين الاستحقاقين[١١].

وبتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠م أُعلن عن بدء انطلاقة المفاوضات بين الحكومة ومسار دارفور حول الترتيبات الأمنية، ذلك وفقاً للجدول المتفق عليه، على أن يستمر لمدة عشرة أيام، أملاً في أن يتمكن الطرفان من معالجة القضايا الأمنية، والتي ستشمل جميع القضايا المتعلقة بالجيوش، ودمجها، وجمع السلاح، ووضع حد للمليشيات، وكل القضايا الأمنية[١٢].

ومن المؤمل أن تشهد الفترة القريبة القادمة اختراقات عديدة في ملف السلام، حيث بات توقيع اتفاق أو أكثر مع الحركات، التي تحمل السلاح في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، بات أمراً وشيكاً، بعد مفاوضات ماراثونية من الطرفين، عبرت عن إرادة للسلام الشامل.

---

(٩) عمار عوض، «**العين الإخبارية**» (الموقع)، حلقة نقاشية بعنوان: «تحديات المرحلة الانتقالية بالسودان»، إعداد: جهاد عمر الطيب، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩.

(١٠) **إندبندنت عربية** (الموقع)، تقرير بعنوان: «الثورة وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان»، إعداد: محمد جميل أحمد، ١٦ فبراير ٢٠٢٠م.

(١١) **العربي** (الموقع)، تقرير بعنوان: «تحديات المرحلة الانتقالية في السودان تفرض على المدنيين تقديم تنازلات»، ١٨ فبراير ٢٠٢٠م).

(١٢) **وكالة السودان للأنباء** (الموقع)، «التعايشي يعلن انطلاق التفاوض حول الترتيبات الأمنية»، ١٨ مارس ٢٠٢٠م.

تحدي الاقتصاد

مثلما أشار رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في أول مؤتمر صحفي له عقب إعلان تشكيل حكومته؛ إلى أن أولى أولويات حكومته تتمثل في وقف الحرب وبناء السلام المستدام، أشار أيضاً إلى أن ثاني أولويات حكومته يتمثل في تأسيس إصلاح اقتصادي يقف على الإنتاج وبناء مؤسسات قوية[١٣]، بل إن بعض التقارير الإعلامية أوردت بأن التحدي الأبرز للمرحلة الانتقالية، ليس السلام، وإنما هو الاقتصاد، وتحسن الاقتصاد ضرورة للحد من حدوث مخاطر حركة جديدة للاحتجاجات الشعبية[١٤].

المهم أن ملف الاقتصاد المنهار لا يقل عن ملف السلام الشامل، وذلك أن الاقتصاد المنهار أصبح يكبل مفاصل الدولة، وأحال معظم سكان السودان إلى درجة الفقر في ظل الحكم السابق، ولحلِّ مشكلة الاقتصاد لا بد من محاربة الفساد[١٥]. وما يدل على معضلة الاقتصاد، حالياً، وأنه يكبل مفاصل الدولة بالفعل، عدم إجازة ميزانية العام ٢٠٢٠م حتى بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر من مراحل تنفيذها.

إن المتتبع للاقتصاد السوداني، حالياً، يرى أنه يعيش حالة من الأزمة الخانقة، التي تحكم قبضتها على الشارع السوداني، ولا يزال المواطن السوداني يكابد غلاء الأسعار وارتفاع سعر الدولار مقابل العملة المحلية. فالأزمة الاقتصادية الحقيقية تزايدت بعد وصول حكومة حمدوك، حيث تفاقمت البطالة وارتفعت الأسعار بجنون، والتضخم الانفجاري جعل الجنيه السوداني يفقد قيمته يوماً بعد يوم في وجه العملات الصعبة[١٦]، وغير ذلك من مظاهر الأزمة الاقتصادية التي تتبدّى للعيان.

مجمل القول: إن من المهام الأساسية للمرحلة الانتقالية؛ تنفيذ برنامج اقتصادي إسعافي لرفع المعاناة عن كاهل المواطن، ووضع لبنات مشروع اقتصادي تنموي لإنقاذ البلاد من الانهيار الاقتصادي[١٧]، الذي بدت إرهاصاته تلوح في الأفق القريب، وهو ما يدل على صعوبة إدارة ملف الاقتصاد، في بلد توقفت العديد من مشاريعه القومية المنتجة، التي على رأسها مشروع الجزيرة.

بالإضافة إلى التحديين الأساسين اللذين يواجهان المرحلة الانتقالية؛ هناك العديد من التحديات الأخرى، التي تستحق تسليط الأضواء عليها، أوردها العديد من التقارير الإعلامية، التي تصدت بالدراسة والبحث للمرحلة الانتقالية في السودان وما يتصل بها.

---

(١٣) **تي أر تي عربية** TRT عربية (الموقع)، تقرير بعنوان: «حكومة حمدوك..»، مرجع سابق.

(١٤) صحيفة «**الاستقلال**» (الموقع)، تقرير بعنوان: «أبرزها حميدتي.. تحديات تهدد المرحلة الانتقالية في السودان»، ٢٢ أغسطس ٢٠١٩م.

(١٥) الجزيرة (الموقع)، تقرير بعنوان: «السودان وتحديات الفترة الانتقالية»، مرجع سابق.

(١٦) **المشهد** (الموقع)، آمال رتيب، ١٦ نوفمبر ٢٠١٩م.

(١٧) الشفيع خضر سعيد، «السودان، وتحديات المرحلة»، مجلة الفيصل، العددان ٥١٩، و٥٢٠، مرجع سابق.

فيما يلي نشير إلى بعض التحديات باختصار:

١- محاولات إجهاض وإفشال المرحلة الانتقالية لصالح الثورة المضادة، وتعاظم تدخل المحور الإقليمي في السودان؛ وهو ما يعني إعادة إمكانية إنتاج نظام أوتوقراطي جديد[١٨].

٢- سطوة طرف يمتلك أدوات العنف والنفوذ، إذا ما تم افتراض وجود قيادات عسكرية طامحة في تولي السلطة بصورة دائمة على غرار التجربة المصرية[١٩].

٣- هيكلة مؤسسات الدولة وقضايا التعليم والصحة ومشاريع البنية التحتية... إلخ[٢٠].

٤- طول فترة المرحلة الانتقالية، التي تمتد إلى ٣٩ شهراً (نحو ثلاث سنوات) التي رأى البعض أنه يسمح بظهور العديد من الأزمات[٢١].

٥- كيفية الخروج من الحالة الثورية، وهي عملية تتطلب تنحية أدوات الحشد والتعبئة والعمل الثوري جانباً، لأجل إفساح المجال واسعاً أمام مهارات بناء مؤسسات الدولة السودانية، تتسق وتطلعات الشعب السوداني[٢٢].

٦- الدولة العميقة، وذلك أن النظام القديم لا يزال ممثلاً في السلطة السياسية والأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة كافة، ولا يزال ممتلكاً للكوادر والموارد المالية والحضور الإعلامي[٢٣].

٧- تعدد مكونات قوى الحرية والتغيير، وعلى الرغم من أنها قد مثلت نقطة قوة في بادئ الاحتجاجات الشعبية؛ إلا أنها تحولت لنقطة ضعف، وهو ما يؤدي إلى صعوبة التوافق بينها[٢٤].

٨- محاذير الانفجار الأمني، حيث هناك استقطاب حاد الآن في الخرطوم بين المجموعات السياسية والإثنية[٢٥].

كيفية التعاطي مع تحديات المرحلة الانتقالية

لقد تقدم ذكر عدد معتبر من التحديات التي تواجه حكومة المرحلة الانتقالية في السودان، وهنا سنستعرض كيفية التعاطي مع تلك التحديات، حتى يتم عبور هذه المرحلة بأمان.

إن واقع اليوم الذي ورثته الثورة السودانية يحتاج إلى إعادة تأسيس الصيغة الوطنية، وإلى وعي جديد بالمواطنة، وبممارسة حزبية مشتركة للأحزاب عبر الانخراط في عمل مشترك من أجل إنجاح مرحلة الانتقال

(١٨) أسعد كاظم شبيب، «تحديات المرحلة الانتقالية»، مرجع سابق.
(١٩) المرجع نفسه.
(٢٠) الجزيرة (الموقع)، تقرير بعنوان: «السودان وتحديات الفترة الانتقالية»، مرجع سابق.
(٢١) المشهد (الموقع)، آمال رتيب، مرجع سابق.
(٢٢) عمر الشوبكي، «العين الإخبارية» (الموقع)، حلقة نقاشية بعنوان: «تحديات المرحلة الانتقالية بالسودان»، مرجع سابق.
(٢٣) هاني رسلان، «العين الإخبارية» (الموقع)، حلقة نقاشية بعنوان: «تحديات المرحلة الانتقالية بالسودان»، المرجع نفسه.
(٢٤) هاني رسلان، المرجع نفسه.
(٢٥) محمد قسم الله محمد إبراهيم، المشهد (الموقع)، آمال رتيب، مرجع سابق.

الديمقراطي، التي تضع السودان على سكة الاستقرار السياسي الراسخ[٢٦].

وحتى الآن لا تبدو هناك بلورة واضحة لبرنامج عمل وطني، لديه القدرة على الإمساك بالمصير السياسي، على الرغم من الجهود، التي تعبر عنها ممارسات قوى الحرية والتغيير كتحالف وطني وحاضنة شعبية لحكومة المرحلة الانتقالية[٢٧]. وربما يرجع ذلك لخروج السودان من فترة تكبيل استمرت لثلاثة عقود، حالت دون السرعة في الاتفاق حول هذا البرنامج الوطني المأمول.

وعليه، ولكي يتم التعاطي الموضوعي مع تحديات المرحلة الانتقالية ينبغي التأكيد على ضرورة الوعي بأن هناك فارقاً كبيراً بين الطموحات والتطلعات التي نتجت عن نجاح الثورة السودانية في الإطاحة بنظام البشير؛ والوضع السوداني المعقد للغاية على كلّ المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن التجاذبات الإقليمية والدولية التي تلقي بظلال من عدم الاستقرار على المشهد السوداني[٢٨].

ومن جانب آخر، فإن على السودانيين أن يدركوا خطورة جماعة الإخوان «الإرهابية» على المرحلة الانتقالية، فهذه الجماعة تمثل نقيضاً للدولة الوطنية، ولذا يجب أن تحظر نشاطاتها حظراً كاملاً[٢٩]. إن المخطط الراهن لجماعة الإخوان «الإرهابية» واضح، ويتمحور حول إفشال الفترة الانتقالية، وتمهيد الأرضية السياسية لانقلاب عسكري على رأسه عناصر إخوانية، إذ لا تزال الجماعة تحظى بثقل داخل المؤسسة العسكرية، حتى بعد سقوط نظام البشير[٣٠]، ليس فقط داخل المؤسسة العسكرية، وإنما داخل القوات النظامية المختلفة، بل داخل مؤسسات ومرافق الدولة في العاصمة والولايات، وذلك نتيجة لسياسة التمكين، التي تم اتباعها خلال الثلاثين عاماً من عمر نظام الإنقاذ.

سيناريوهات المرحلة الانتقالية

من الصعوبة بمكان وضع تصور لمآلات المرحلة الانتقالية في السودان، ولكن وفقاً لمعطيات الواقع، الذي يحيط بهذه المرحلة، والتحديات المعتبرة التي تواجهها، ومقارنتها بتجارب مراحل انتقالية مرت على تاريخ السودان؛ أضحى أمر التكهن بما تؤول إليه هذه المرحلة ممكناً.

الحق أن هناك وجهتَي نظر في هذا الصدد[٣١]:

الأولى: ترى أن فترة الانتقال الديمقراطي ربما لن يكتب لها النجاح، حال فشلها في التعاطي بفاعلية مع

(٢٦) إندبندنت عربية (الموقع)، تقرير بعنوان: «الثورة وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان»، مرجع سابق.

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) هاني رسلان، «العين الإخبارية» (الموقع)، حلقة نقاشية بعنوان: «تحديات المرحلة الانتقالية بالسودان»، المرجع نفسه.

(٢٩) هاني رسلان، المرجع نفسه.

(٣٠) رشا عوض، «العين الإخبارية» (الموقع)، حلقة نقاشية بعنوان: «تحديات المرحلة الانتقالية بالسودان»، مرجع سابق.

(٣١) عمر الشوبكي، «العين الإخبارية» (الموقع)، حلقة نقاشية بعنوان: «تحديات المرحلة الانتقالية بالسودان»، مرجع سابق.

تعقيدات المشهد السوداني، ولعل في مقدمة هذه التعقيدات، حالة الاستقطاب الراهنة.

الثانية: وهي تبدو أكثر تفاؤلاً بإكمال المرحلة الانتقالية، وصولاً إلى إجراء انتخابات رئاسية جديدة تضع السودان على المسار الصحيح.

خلاصة واستنتاجات

من خلال تطرقنا لموضوع التحديات التي تواجه حكومة المرحلة الانتقالية في السودان؛ نخلص إلى النقاط التالية:

أولاً: أن المراحل الانتقالية الأربع التي مرت على السودان واجهت تحديات جمة، ولذلك ولدت ديمقراطيات ضعيفة، سرعان ما انقضَّ عليها العسكر.

ثانياً: أن المرحلة الانتقالية الحالية، التي بدأت فعلاً في ٦ سبتمبر ٢٠١٩م، وسوف تستمر لـ ٣٩ شهراً (نحو ثلاث سنوات)، تواجه أيضاً عدداً معتبراً من التحديات، تأتي في مقدمتها: السلام الشامل والاقتصاد المنهار.

ثالثاً: أن المرحلة الانتقالية الحالية ممثلة في حكومتها أولت ملف السلام حقه، إذ جعلت من الأشهر الستة الأولى لها فترة لحسم هذا الملف، واعتبرت الحركات المسلحة شريكاً في الثورة، لذلك خاضت الجولات التفاوضية بمساعدات إقليمية ودولية، وعلى الرغم من أن الحكومة الانتقالية لم تحسم هذا الملف في الفترة التي حددتها، إلا أنها قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، تُوِّجَ بفتح باب التفاوض في الترتيبات الأمنية في ١٨ مارس ٢٠٢٠م، ومن المؤمل إنجاز هذا الملف قريباً.

رابعاً: إن المرحلة الانتقالية الحالية ممثلة في حكومتها؛ حاولت استيفاء ملف الاقتصاد بإجراءات اقتصادية مختلفة، في صورة أشبه بالعمل الإسعافي، لكن يبدو أن تركة النظام السابق من اقتصاد شبه منهار، حال دون وجود تحسن في هذا الملف، فارتفع التضخم، وتراجعت قيمة العملة المحلية تراجعاً واضحاً، وترتب على ذلك غلاء متصاعد للأسعار، وشح في الوقود، وغاز الطبخ، وعادت صفوف الخبز بقوة، حتى أصبحت معيشة الناس أسوأ مما كانت عليه الحال من قبل.

خامساً: أن المرحلة الانتقالية الحالية يمكن تصور مآلاتها في سيناريوهين: الأول: أن تتجاوز تحدياتها، وتحقق أهدافها عبر إدارة فاعلة لتلك المرحلة، فتضع السودان في الطريق الصحيح. والثاني: أن تتعاطى سلبياً مع تلك التحديات، فتفشل في تحقيق أهدافها، فتختطف في مرحلة ما في مسارها أو تفضي إلى الفوضى أو الانهيار، لتتاح الفرصة من جديد للعسكر، بحجة عدم انزلاق البلاد في الهاوية.

مشكلات الحدود في القارة الأفريقية وتأثيرها على العلاقات الإقليمية
مثال: العلاقات الموريتانية - السنغالية

د. سيدي محمد سيدأب / موريتانيا[١]

تتداخل في العلاقات بين موريتانيا والسنغال عوامل عديدة: تاريخية وجغرافية وديمغرافية وسياسية وأمنية، إضافة إلى عوامل التأثر بالأطراف الدولية ذات التأثير في السياسات المحلية والخارجية للبلدين الجارين. فقد شكَّل ماضي التاريخ والحدود المشتركة جانباً مهماً من جوانب العلاقة بين هذين البلدين، فعلى مدى قرون من الزمن ظلت العلاقة بين سكان ضفتي النهر الذي يفصل بين البلدين يطبعها التفاهم والانسجام وإن كان يتخللها أحياناً بعض التوترات، إلا أنها لا تلبث أن تختفي، وتعود العلاقة إلى سابق عهدها.

وقبل استقلال البلدين عن فرنسا كانت العلاقة وطيدة على مستوى السياسيين في البلدين، فقد خاض السياسي أحمدو ولد حرمة الانتخابات النيابية المحلية في موريتانيا سنة ١٩٥١ تحت لافتة حزب الوفاق الذي يرأسه السنغالي «انجاور صار»، وكان البلدان مندمجين ضمن ما كان يعرف بالسودان الفرنسي[٢]، وبعد استقلال البلدين عن فرنسا سنة ١٩٦٠، انتهت مرحلة هذا الاندماج، وكانت مدينة «سنلوي» السنغالية عاصمة لموريتانيا لمدة ثلاث سنوات قبل أن تفك الارتباط بها بعد مؤتمر آلاك سنة ١٩٥٨م.

ورغم ذلك ظل التداخل الاجتماعي قائماً بين سكان الضفتين[٣]، إلا أن العلاقة بين البلدين كانت خلال فترة ما بعد الاستقلال مشوبةً دائماً ببعض التوتر والانفراج الحذرين، وظلت قضية الحدود بينهما مطروحة، تثار أحياناً، ويتم السكوت عنها أحياناً أخرى، بالإضافة إلى قضايا أخرى كانت تشكل في وقتها سبباً للتوتر في العلاقة بين الجارين، ومن تلك القضايا:

(١) أستاذ القانون العام، كلية الحقوق، جامعة نواكشوط العصرية.

(٢) وكان السودان الفرنسي يضم إلى جانبهما مالي، وكانت مدينة داكار السنغالية عاصمة لهذا الثلاثي.

(٣) حدث أن تولى شقيقان وزارتين في موريتانيا والسنغال في فترة واحدة.

أولاً: سياسة التعريب:

تبنت موريتانيا منذ سنة ١٩٦٠م سياسة إدخال اللغة العربية في المناهج التربوية، وهو ما أثار الزنوج الموريتانيين، وأدى إلى أحداث ومواجهات بين العرب والزنوج راح ضحيتها بعض المواطنين، ولم ترق هذه السياسة للرئيس السنغالي الأسبق «ليوبولد سيدار سينغور»، ولذلك رأى في هذه السياسة محاولة لإقصاء الزنوج الموريتانيين وطمس هويتهم الإفريقية، وظل يحاول تصدير فكرة «الزنوجة» إلى الضفة الموريتانية. وكثيراً ما لوحت السنغال باستخدام ورقة السود الموريتانيين، واستخدمتها أحياناً للضغط على موريتانيا من أجل مصالح معينة، أو بإيعاز من فرنسا التي تتخذ من حق السود في رفض اللغة العربية وسيلة للدفاع عن اللغة الفرنسية في موريتانيا.

ثانياً: مشكلة الحدود:

أثيرت مسألة الحدود بين البلدين عندما أعلنت السنغال أن حدودها مع موريتانيا تقع على الضفة اليمنى للنهر الذي يفصل بينهما[٤]، وهو ما يعني أن أراضي حوض النهر بجانبيه تقع ضمن أراضيها، وهو الإعلان الذي شجبته موريتانيا، واعتبرته محاولة من السنغال لتجاوز الحدود بينهما التي ظلت ثابتة طيلة عقود من الزمن.

آ- الحجج السنغالية

تعتمد السنغال في هذه الأطروحة على مجموعة من الحجج يمكن إجمالها فيما يلي:

- أن جميع أراضي موريتانيا كانت تقطنها الشعوب السوداء منذ فجر التاريخ وحتى قدوم حركة المرابطين.
- أن موريتانيا بحدودها الحالية لم تتبلور إلا في عام ١٩٠٠ وكانت قبل ذلك جزءاً من السنغال.
- المرسوم الفرنسي الصادر في ٨ديسمبر ١٩٣٣م الذي غير أساس تعيين الحدود بين البلدين من منتصف النهر إلى الضفة اليمنى[٥]، وقد حدث التناقض بين الطرفين عند تفسير هذا المرسوم بعد استقلالهما سنة ١٩٦٠م[٦].

وكانت السنغال دائماً تذكر هذه الحدود كلما كانت العلاقة مع موريتانيا متوترة، ففي أعقاب أزمة

---

(٤) أ.م. د. عبد الأمير عباس، أبعاد الصراع الموريتاني السنغالي في حوض نهر السنغال، مجلة الفتح، العدد ٣٤، كلية التربية جامعة ديالي، ص٤٥.

(٥) تعتمد السنغال كذلك على مرسوم ٠٦ يونيو ١٨٩٥م الذي ينشئ الحكومة العامة لإفريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تضم كلًا من السنغال والسودان الفرنسي وغينيا الفرنسية وساحل العاج دون ذكر موريتانيا.

(٦) راجع: هويدا عدلي رومان، أبعاد الصراع الموريتاني السنغالي، مجلة السياسية الدولية، العدد ٩٨، القاهرة ١٩٨٩، ص١٦٦ ـ ١٦٩.

١٩٨٩م بين البلدين[٧]، وتحديداً في ١٠ نوفمبر من السنة نفسها، أصدرت الحكومة السنغالية بياناً توكد فيه تمسكها بالحدود كما حددها مرسوم ١٩٣٣م، والذي يعتبر النهر داخلاً بأكمله في إقليمها، إلا أنها رغم ذلك تعترف بنظامه الدولي المستمد من اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٢م الخاصة بنظام النهر الموقعة بين الدول الأعضاء في منظمة استثمار نهر السنغال[٨].

ب - الموقف الموريتاني من أزمة الحدود:

تذهب الأطروحة الموريتانية إلى أن النهر - كان حتى الاحتلال الفرنسي - خاضعاً لسيادة الإمارات الموريتانية، وأن الاتفاقيات التي أبرمها الهولنديون والفرنسيون والإنجليز خلال القرون (١٧، ١٨، ١٩) الميلادية والتي كانت تنظم المبادلات التجارية والملاحة؛ كانت اعترافاً دولياً بذلك[٩].

إلا أن الحكام الفرنسيين في السنغال أصبحوا منذ سنة ١٨٥٥م عاقدين العزم على جعل النهر حداً بين موريتانيا والسنغال، ولم يكتف الفرنسيون بذلك، بل عمدوا إلى إصدار عدة مراسيم تقضي باقتسام النهر بين البلدين، ومن هذه المراسيم:

- مرسوم ١٣ فبراير ١٩٠٤م الذي عدَّ خط الحدود من مجرى كاساك إلى مجرى كاركورو.
- مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥م الذي نص على اقتسام النهر بين البلدين.
- مرسوم ٢٨ ديسمبر١٩٣٣م الذي يعد مرسوماً مثيراً للجدل لتحيزه للسنغال، ولذلك رفضته موريتانيا. وأمام الرفض الموريتاني جمدته فرنسا ثم راجعته بحيث أصبح يضمن تقاسم مياه النهر بين البلدين وقد نصت على ذلك مراسيم فرنسية لاحقة.

لذلك يمكن تلخيص الحجج والأسانيد الموريتانية فيما يلي:

١) التمسك بمبادئ القانون الدولي للأنهار، وكذلك مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي أكدت عليه القمة الأولى لمنظمة الوحدة الإفريقية، وأكدت عليه اتفاقية إنشاء منظمة استثمار نهر السنغال. وأكثر من ذلك تذهب موريتانيا إلى المطالبة بالحقوق التاريخية على النهر لأنه في الأصل نهر موريتاني بحكم التسمية، فالأوربيون الذين وصلوا مبكراً إلى المنطقة سمَّوه نهر صنهاجة، ثم حُرِّف الاسم بعد ذلك إلى نهر السنغال[١٠].

٢) أن اسم السنغال مشتق من كلمة (صنهاجا) وهي مجموعة قبلية موريتانية.

---

(٧) سنعرض لهذه الأزمة لاحقاً في هذا المقال.

(٨) وهي موريتانيا ومالي والسنغال.

(٩) أ. م. د. عبد الأمير عباس (مرجع سابق)، ص:٤٦.

(١٠) محمد المختار ولد سيدي محمد، النزاع الموريتاني السنغال: جذوره التاريخية ونقاطه المستعصية، جامعة نواكشوط (بدون تاريخ)، ص:٢١.

٣) أن الشمال السنغالي الواقع جنوب الضفة السنغالية للنهر، يدخل تاريخياً في الإقليم الموريتاني استناداً إلى خضوعه في مراحل سابقة لسيادة أمراء (الترارزة) و«البراكنة»، بما في ذلك مدينتا «سان لويس» و«اللوكة»؛ كما تثبت ذلك المعاهدات المبرمة بينهم وبين الأوروبيين، خاصة الفرنسيين في المرحلة التي سبقت الاستعمار المباشر للمنطقة[١١].

٤) تستند موريتانيا كذلك إلى العرف والعمل الدوليين في شأن ممارسة السيادة، فمنذ استقلالها سنة ١٩٦٠م ظلت تبسط سيطرتها وسيادتها على الضفة اليمنى للنهر من حافتها إلى الخط الذي يمر من منتصف النهر دون اعتراض من السنغال.

٥) ترفض موريتانيا الموقف السنغالي، وترى إرجاع الأساس القانوني لتعيين الحدود إلى المرسوم الفرنسي الصادر في ٢٥ فبراير ١٩٠٥م، الذي يعتبر خط الحدود بين المستعمرتين هو النهر[١٢].

وهذا التباين في المواقف من مسألة الحدود أدى مع عوامل عديدة أخرى إلى أحداث ١٩٨٩م التي راح ضحيتها العديد من مواطني البلدين وأدت إلى قطع العلاقات بينهما.

ثالثاً: أزمة ١٩٨٩م بين موريتانيا والسنغال:

ظهرت هذه الأزمة إلى العلن بسبب مواجهة حدثت في ٩ أبريل ١٩٨٩م بين مزارعي قرية «دياوارا» السنغالية ورعاة قرية «سونكو» الموريتانية، أدت إلى سقوط قتيلين سنغاليين وعدد من الجرحى، ثم تفاقمت الأزمة في أربع موجات عنف متتالية في العاصمتين السنغالية والموريتانية، وكانت المحصلة أكثر إيلاماً في الجانب الموريتاني في كثرة القتلى والأموال المنهوبة، حيث وصل عدد القتلى حسب الرواية الرسمية الموريتانية إلى حوالي ألف قتيل[١٣]، بينما وصل عدد القتلى السنغاليين حسب الرواية الرسمية السنغالية إلى ما بين ٢٠٠ و٤٠٠ قتيل[١٤].

ويذهب العديد من المراقبين إلى أن لهذه الأزمة خلفيات وأسباباً أخرى. ومن أبرز تلك الأسباب: تفاعل القضية القومية على الضفتين، حيث تعتبر السنغال حاضنة أساسية لفكرة «الزنوجة» التي كان الرئيس السنغالي الأسبق «ليوبولد سيدار سينغور» أبرز منظريها والتي كانت تدعو إلى وحدة العنصر الزنجي في المنطقة، كما كانت السنغال مأوى للقوميين الزنوج من موريتانيا، حيث أنشؤوا على أراضيها تنظيماتهم التي توحدت لاحقاً في حركة تحرير الأفارقة في موريتانيا (FLAM)، المعارضة للنظام الموريتاني.

كما لم يرق للعنصر الزنجي في موريتانيا التوجهات القومية العربية في موريتانيا، والمتمثلة في سياسة

---

(١١) محمد ولد باب أحمد، تطور الأنظمة الحزبية في موريتانيا، رسالة نيل دبلوم الدراسات العليا، الجامعة التونسية، ١٩٩٧، ص:١٣.

(١٢) رسالة المختار ولد داداه إلى سينغور بتاريخ ٢٣/٠٤/١٩٧٥.

(١٣) الكتاب الأبيض الموريتاني الذي أصدرته السلطات الرسمية غداة الأزمة.

(١٤) الكتاب الأبيض السنغالي، الذي أصدرته وزارة الخارجية في شهر أغسطس ١٩٨٩م.

التعريب المنتهجة منذ سنة ١٩٦٦م، وخروج موريتانيا من منطقة الفرنك الإفريقي، وإنشائها لعملة خاصة بها، ثم انضمامها للجامعة العربية، ثم مشاركتها في إنشاء اتحاد المغرب العربي.

لذلك طالبت القوى السياسية المعارضة في السنغال باستعادة «الأراضي السنغالية التي تحتلها موريتانيا»، وحماية القوميات الزنجية من «بطش العرب» في موريتانيا، وهو ما أدى إلى التصعيد الذي قاد في النهاية إلى هذه الأزمة التي خلفت خسائر كبيرة في الأرواح والأموال من كلا الطرفين[١٥].

على أثر هذه الأحداث الدامية قُطعت العلاقات بين البلدين، وأُغلقت الحدود طيلة ثلاث سنوات، استمرت خلالها الوساطات والمفاوضات لتعيدها في ٢٢ أبريل ١٩٩٢م، دون أن يتم التوصل إلى حلٍّ جوهر الصراع في حوض النهر.

رابعاً: أزمة الأحواض الناضبة سنة ٢٠٠٠م:

قامت السنغال بخطوة مفاجئة، حيث أقدمت على إقامة مشروع «الأحواض الناضبة» الذي يتمثل في جرف مياه النهر باتجاه القنوات الصناعية في السنغال، وهو ما رأت فيه موريتانيا تهديداً لأمنها المائي واستيلاء على حصتها من مياه النهر، وهو ما كان من شأنه أن يؤدي إلى عودة الأزمة من جديد سنة ٢٠٠٠م. إلا أن الرئيس الموريتاني الأسبق معاوية ولد سيد أحمد الطايع واجه هذه الأزمة بحسم سريع، حيث بادر بنشر قواته العسكرية على طول الضفة في مظهر استعراضي واضح، وقام بترحيل عشرات الآلاف من السنغاليين، مع توفير الحماية اللازمة لهم.

وقد دفعت هذه الإجراءات إلى تراجع السنغال عن المشروع وقيام الرئيس السنغالي «عبد الله واد» بزيارة إلى نواكشوط بهدف تلطيف الجو، وهو ما أدى إلى احتواء هذه الأزمة[١٦].

العلاقة في الفترة الحالية

لم تخلُ العلاقة بين البلدين على مدى الأعوام الأخيرة من عوامل التوتر. فرغم التحسن في العلاقة بعد وساطة عبد الله واد الرئيس السنغالي السابق، بين الفرقاء السياسيين في موريتانيا، في الأزمة السياسية التي نجمت بين أنصار الانقلاب، الذي أطاح بالرئيس الموريتاني الأسبق سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله سنة ٢٠٠٨م، والجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية التي عارضت الانقلاب[١٧]، إلا أن التوتر عاد من جديد

(١٥) الكتاب الأبيض الموريتاني.

(١٦) السراج الإخباري، موريتانيا والسنغال.. مسارات التعايش وآفاق العلاقة (تحليل) (ESSURGE.NET).

(١٧) وهي الوساطة التي أنهت الأزمة وذلك بالاتفاق الموقع في داكار بين طرفي الأزمة سنة ٢٠٠٩.

لعلاقة البلدين في الأيام الأخيرة من حكم «واد» وبداية عهد خلفه «ماكى صال» الذي انتخب سنة ٢٠١٢م، وذلك بسبب عدة ملفات، أهمها:

- احتضان داكار لطيف من معارضة نظام ولد عبد العزيز، والسماح لهم بممارسة أنشطة مزعجة للنظام الموريتاني فوق التراب السنغالي، وامتناعها سنة ٢٠١٣م عن تسليم المعارض الموريتاني المصطفى الإمام الشافعي الذي صدرت بحقه مذكرة توقيف من القضاء الموريتاني، والسماح لبيرامة ولد عبيدي، (زعيم حركة المبادرة الانعتاقية «إيرا») بالقيام بأنشطة يرى النظام الموريتاني أنها تسيء إليه[١٨].
- ملف الصيادين التقليديين السنغاليين: حيث شكل هذا الملف أحد العوامل التي أثرت في علاقات البلدين في السنوات الأخيرة، فقد تزايدت شكاوى صيادي مدينة «سينلوي» السنغالية من مضايقة سلطات خفر السواحل الموريتانية ورفض الحكومة الموريتانية زيادة رخص الصيد وتجديدها. قبل أن توافق في مارس ٢٠١٣م على منح (٣٠٠) رخصة لاصطياد ٤٠ ألف طن من الأسماك الموريتانية.
- الأزمة الغامبية: كانت هذه الأزمة مناسبة لظهور خلاف بين البلدين، فقد كان الموقف السنغالي حاسماً تجاه الرئيس الخاسر في الانتخابات الغامبية (يحيى جامي) الذي رفض في البداية تسليم السلطة للرئيس الفائز في انتخابات ٢٠١٧م «آمادو بارو»، بينما كانت موريتانيا تميل إلى بقاء الرئيس جامي، أو على الأقل توفير خروج آمن له، وقد توسط الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز في هذه الأزمة، وهي الوساطة التي أنهت الأزمة وأقنعت «جامي» بتسليم السلطة عن طريق اتفاق يمنح «جامي» ضمانات[١٩].

إلا أن هذه الوساطة حاولت السنغال التشويش عليها وأنكرت وجود اتفاق يمنح «جامي» ضمانات، وهو ما كذبته موريتانيا في بيان اعتبر السنغال متنكرة لشروط التسوية[٢٠]، وكانت السنغال مدعومة في هذا الموقف من قبل فرنسا التي لم تكن علاقتها مع الرئيس الموريتاني آنذاك محمد ولد عبد العزيز على ما يرام[٢١].

- قضية العضوية في مجموعة دول الساحل (G5): كانت السنغال تعتقد أن موقعها الجغرافي ووحدة التحديات الأمنية يفرضان على مجموعة الدول الخمس للساحل[٢٢]، الانفتاح عليها كدولة عضو، وعبرت

(١٨) انظر: سيدي ولد عبد المالك، دور حقل الغاز المشترك في إنهاء الخلاف بين موريتانيا والسنغال.

(١٩) انظر: سيدي ولد عبد المالك (مرجع سابق). وانظر كذلك: السراج الإخباري، موريتانيا والسنغال: مسارات التعايش وآفاق العلاقة (تحليل)، (essirage.net).

(٢٠) كانت السنغال تعتبر يحيى جامي جاراً مشاكساً، وآلة تستخدمها موريتانيا ضدها في فترات التأزم في العلاقة بين البلدين.

(٢١) انظر: سيدي عبد المالك: العلاقات الموريتانية الفرنسية، مسارات التأزيم، وآفاق التسوية، موقع الأخبار ٢٠١٧/٠٤/١٤ (http//alakhbar.info/?=mode/2613)

(٢٢) وهي موريتانيا ومالي والتشاد والنيجر وبوركينا فاسو.

أكثر من مرة عن امتعاضها من استبعادها من عضوية هذه المجموعة، وتحمل الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز مسؤولية ذلك.

الخاتمة

يبدو أن اكتشاف حقل الغاز المشترك بين البلدين أصبح يفرض عليهما مقاربة جديدة لتسيير علاقاتهما ونبذ التوتر، وقد أكد الرئيسان على ذلك[٢٣]، ووقعت الحكومتان في ٢١ ديسمبر ٢٠١٨م في نواكشوط الاتفاقية النهائية قبل بدء استغلال حقل الغاز بحلول ٢٠٢٢م، ويأتي توقيع هذا الاتفاق تكملة لاتفاقية التعاون الموقعة بين البلدين في شهر فبراير ٢٠١٨م حول استغلال الحقل نفسه، يضاف إلى ذلك أن انتخاب رئيس جديد[٢٤] في موريتانيا لاقى ارتياحاً لدى السنغال ممثلًا في الرئيس ماكي صال، الذي كانت بينه وبين ولد عبد العزيز عداوات شخصية واتهمه باستبعاده من عضوية مجموعة دول الساحل الخمس، كما أن ولد عبد العزيز كان يأخذ على نظيره السنغالي احتضان داكار لطيف من معارضته، وهكذا يبدو في الوقت الراهن أن العلاقة تتجه إلى التحسن ولكن لا أحد يستطيع التنبؤ بمستقبلها.

(٢٣) الوكالة الموريتانية للأنباء، باستغلال حقل احميم نقدم للأجيال الحالية والمستقبلية درساً عميقاً في الحكمة ومثالًا جيداً في التعاون الأخوي، ٢١ ديسمبر ٢٠١٨، الموقع (http!//www.ami.mr/depeche-56184.htmi).

(٢٤) وهو السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الذي انتخب في ٢٢ يونيو ٢٠١٩.

نيجيريا:
أزمة «بوكو حرام» وتقييم الجهود في محاربتها

حكيم نجم الدين / نيجيريا

تأسستْ «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد» في عام ٢٠٠٢م وليس في حسبان أحدٍ أن تمرّدها سيستمرّ إلى اليوم؛ فقد تحوّلت الجماعة - التي اشتهرت باسم «بوكو حرام» وتركزت في «ميدوغوري» إحدى مدن شمال شرق نيجيريا - منذ عام ٢٠٠٩م من حركة دعوية محلية إلى جماعة عنيفة مسلحةٍ تحاول تحقيق أهدافها وفرض سيطرتها عبر عمليات الخطف وتفجير المساجد والكنائس والمكاتب الحكومية ومراكز القوات الأمنية، فخلّفت عملياتها قتلَ ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ شخص وتشريد أكثر من مليوني شخص، كما دمرت مئات المدارس والاقتصاد الهش في شمال شرق نيجيريا ومناطق أخرى مجاورة لها في تشاد والنيجر والكاميرون[١].

كان موقف إدارة الرئيس النيجيري «محمد بخاري» منذ ديسمبر عام ٢٠١٥م (أيْ بعد قرابة ٧ شهور من توليه رئاسة البلاد لفترة الولاية الأولى)؛ أنّ نيجيريا قد انتصرتْ على «بوكو حرام»[٢]. وكان آخر التصريحات بشأن هذا الموقف عندما قال وزير الإعلام النيجيري «لاي محمد» في أكتوبر الماضي إن الجماعة قد «هُزمت تقنياً»[٣]؛ وهو موقف يعتمد على حقيقة أن «بوكو حرام» في عام ٢٠١٤م قتلت أكثر من ٦,٦٠٠ شخص واختطفت ٢٧٦ تلميذة من مدرسة داخلية في بلدة «شيبوك» في أبريل من العام نفسه، وسيطرت في ذروتها في أوائل يناير ٢٠١٥م على حوالي ٢٠,٠٠٠ ميل مربع من الأراضي في نيجيريا وجيرانها[٤]. واليوم فقدت الجماعة

(١) حكيم نجم الدين. (٢٠١٨). «العنف الديني» في نيجيريا: جماعة «بوكو حرام» في «الحركات الإرهابية في إفريقيا: الأبعاد والاستراتيجيات»، مركز المسبار للدراسات والبحوث - الكتاب ١٤٢، ص.١٦٩-١٩٤.

(2) BBC. (24 December 2015). Nigeria Boko Haram: Militants 'technically defeated' – Buhari. Accessed on 22 March 2020, retrieved on https://www.bbc.com/news/world-africa-35173618

(3) Sahara Reporters. (22 October 2019). Nigeria Now Fighting Global Terrorists، Boko Haram Technically Defeated-Lai Mohammed. Acceesed on 22 March 2020, retrieved from http://saharareporters.com/2019/10/22/nigeria-now-fighting-global-terrorists-boko-haram-technically-defeated-lai-mohammed

(4) Aljezeera Center for Studies. (2018). Anatomy of Boko Haram: The Rise and Decline of a Violent Group in Nigeria. Accessed on 24 March 2020, retrieved from https://studies.aljazeera.net/en/reports/2018/04/anatomy-boko-haram-rise-decline-violent-group-nigeria-180422110920231.html

أجزاء كبيرة من تلك المساحة التي سيطرت عليها، ولم تَعُدْ عملياتها تحصد عدداً كبيراً من الأرواح مقارنة بعامي ٢٠١٤م و ٢٠١٥م عندما أُعلنت الجماعة كأكثر الجماعات الإرهابية فتكاً وخطورة في العالم[٥].

وإذ تؤول غالبية المجهودات المبذولة في محاربة «بوكو حرام» - قبل مجيء إدارة «بخاري» - بالتركيز المفرط على العمل العسكري وتجاهل غيره، فإن العمل العسكري لم يحقق الكثير لأصحابه؛ لثلاثة عوامل: تآكل الاحتراف العسكري تحت الإدارة المدنية منذ الجمهورية الرابعة (منذ عام ١٩٩٩م)، وسوء التعامل مع الأزمة من قبل كبار الضباط العسكريين، وانعدام الحسم في قيادة «غودلاك جوناثان» (رئيس نيجيريا من ٥ مايو ٢٠١٠ - ٢٩ مايو ٢٠١٥) والجيش لإنهاء التمرد[٦].

ولذلك لجأت إدارة الرئيس الحالي «محمد بخاري» إلى خطة عملٍ مختلفة تشمل الصرامة في إعادة تشكيل قيادات المؤسسات الأمنية وتكثيف العمليات العسكرية وتفعيل دور نيجيريا القيادي في التحالف الأمني مع الجيران كتشاد والكاميرون والنيجر (Multinational Joint Task Force = MNJTF).

على أن استراتيجيات «بخاري» في السنتين الماضيتين باتتْ تواجه تحديات مستجدة: فقد انقسمت «بوكو حرام» إلى فصائل تتنافس فيما بينها[٧]، وتبنّت الجماعة تكتيكات إضافية مع إمكانية تنفيذ عمليات مؤثرة، وارتفعت الهجمات والإصابات في الشهور الأخيرة مع اختطاف ١١٠ طالبة أخرى في فبراير ٢٠١٩ [٨]، كما تسببتْ في مقتل ٧٥٠ ضابط من قوات الأمن في عام ٢٠١٩.

ومن الواضح في الأسابيع الأخيرة أن مقاتلي «بوكو حرام» بدأوا يستغلّون الاهتمام المحلي والعالمي بأزمة فيروس «كورونا» الجديد (كوفيد-١٩) لتكثيف عملياتهم واستعادة قدراتهم؛ ففي ٢٣ مارس ٢٠٢٠ أعلنت تشاد عن مقتل ما لا يقل عن ٩٢ جندياً تشادياً في «بوما» بمقاطعة «لاك» التشادية المتاخمة للنيجر ونيجيريا في غارة للجماعة[٩]، كما أعلن المسؤولون العسكريون في نيجيريا في ٢٤ مارس ٢٠٢٠ عن مقتل حوالي ٧٠ جندياً نيجيريّاً في كمين نصبته «بوكو حرام» بالقرب من قرية «غونري» بولاية يوبي الشمالية[١٠].

---

(5) Institute for Economics and Peace. (2015). Global Terrorism Index 2015: Measuring and Understanding the Impact of Terrorism. PDF file, accessed on 24 March 2020, retrieved from https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2015%20Global%20Terrorism%20Index%20Report_0_0.pdf

(6) Bappah، H. Y. (2016). Nigeria's military failure against the Boko Haram insurgency. African Security Review, 25(2), 146-158.

(٧) حكيم نجم الدين. (٢٠١٩). الجماعات المسلحة بنيجيريا والسيناريوهات المحتملة بعد البغدادي. مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع ٢٢ مارس ٢٠١٩، عبر الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191224071235580.html

(8) Eromo Egbejule. (30 July 2019). Death, anguish and flickers of hope: 10 years of Boko Haram. Aljazeera, accessed on 22 March 2019، retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2019/07/death-anguish-flickers-hope-10-years-boko-haram-190729161220796.html

(9) AFP. (24 March 2020). Boko Haram kills 92 Chadian soldiers in seven-hour attack. The Guardian UK, accessed on 24 March 2020, retrieved from https://www.theguardian.com/world/2020/mar/24/boko-haram-kills-92-chadian-soldiers-in-seven-hour-attack

(10) Femi Owolabi. (24 March 2020). Boko Haram kills 'over 70 soldiers' in an ambush. The Cable, accessed on 24 March 2020, retrieved from https://www.thecable.ng/boko-haram-kills-over-70-soldiers-in-an-ambush

وعليه، فإن ادعاءات النصر من قبل إدارة الرئيس «بخاري» بمنزلة التقليل من طبيعة الحركات المسلحة العنيفة. وقد اتفق العديد من المسؤولين النيجيريين على أن هزيمة الجماعة ستستغرق وقتاً أطول من المتوقع[١١]، كما اعترف «توكور بوراتاي» رئيس أركان الجيش النيجيري مؤخراً بأن «بوكو حرام وأمثالها لا يمكن هزيمتهم من خلال الحرب العسكرية الحركية وحدها»[١٢].

بوكو حرام واستثمار حالة عدم الرضا المحلي

كانت الحملات السياسية للرئيس «بخاري» قبل فوزه على سلفه «جوناثان» مبنيّة على ضرورة محاربة تهديدين رئيسين: أزمة «بوكو حرام»، والفساد الذي يقوض أسس المؤسسات الحكومية والمجتمع في نيجيريا؛ فغيّرت إدارته قيادات المؤسسات الأمنية[١٣]، كما اعتقلت في الأشهر القليلة الأولى من توليه المنصب الرئاسي أعضاءَ بارزين من حكومة سلفه «جوناثان» بعد كشف التحقيقات عن اختلاس مليارات الدولارات المخصصة لعمليات مكافحة «بوكو حرام». وعلى رأس المعتقلين مستشارُ الأمن القومي السابق المتّهم بسرقة حوالي ملياري دولار في معاملات احتيالية حرمتِ الجيش النيجيري من الذخائر والمعدات في ذروة معاركه مع الجماعة[١٤].

وعلى الرغم من أن التطورات في ظل حكم «بخاري» كانت مشجعة في فترة ولايته الأولى (٢٠١٥م – ٢٠١٩م) وضئيلة في فترة ولايته الثانية والأخيرة (٢٠١٩م – ٢٠٢٣م)؛ فإن حكومته يؤخذ عليها حقيقة أن التحسينات فيما يتعلق بمحاربة الفساد كانت طفيفة[١٥]، وأنه أصبح يشدّد على الجوانب العسكرية لمحاربة تمرد «بوكو حرام» رغم تأكيده [١٦] على الدور الأساس الذي يلعبه الفساد المؤسسي في ظهور الجماعة وطول مدة القضاء عليها. بل دائماً ما يروّج أفراد «بوكو حرام» لأنفسهم بأنهم يقاتلون الحكومة

(11) Olarewaju Kola. (November 2019). Nigeria: Boko Haram attacks worry political leaders. Anadolu Agency, accessed on 22 March 2019, retrieved from https://www.aa.com.tr/en/africa/nigeria-boko-haram-attacks-worry-political-leaders/1638299

(12) Premium Times. (23 October 2019). Why we adopted spiritual warfare to counter Boko Haram – Buratai. Accessed on 22 March 2019, retrieved from https://www.premiumtimesng.com/news/top-news/359136-why-we-adopted-spiritual-warfare-to-counter-boko-haram-buratai.html

(13) Morgan Winsor. (13 July 2015). Nigerian President Buhari Replaces Top Military Chiefs Amid Boko Haram Violence. International Business Times, accessed on 22 March 2020, retrieved from https://www.ibtimes.com/nigerian-president-buhari-replaces-top-military-chiefs-amid-boko-haram-violence-2006229

(14) Yomi Kazeem. (18 November 2015). Nigeria will arrest its ex-security chief for $2 billion arms fraud while Boko Haram ran riot. Quartz Africa, accessed on 22 March 2020، retrieved from https://qz.com/africa/553028/nigeria-will-arrest-its-ex-security-chief-for-2-billion-arms-fraud-while-boko-haram-ran-riot/

(15) Kunle Ajagbe & Viv jones. (1 June 2017). Halfway Through Buhari's Term, What Progress Has Been Made In Fighting Corruption And Other Economic Crimes? How Have Nigerian And International Businesses Benefited?. Kyc360, accessed on 22 March 2020, retrieved from https://www.riskscreen.com/kyc360/special-report/nigeria-at-half-time/

(16) Muhammadu Buhari. (14 April 2015). Muhammadu Buhari: We Will Stop Boko Haram. The New York Times, accessed on 22 March 2020, retrieved from https://www.nytimes.com/2015/04/15/opinion/muhammadu-buhari-we-will-stop-boko-haram.html?

النيجيرية لأنها فاسدة وغير عادلة[١٧].

وهناك ما يكفي من الدراسات التي أثبتتْ أن ما يساعد «بوكو حرام» وغيرها من الحركات المسلحة في الحفاظ على انتعاشها ومناورة الهزيمة العسكرية ضدها؛ هو عدم الاهتمام الحكومي بالمظالم المحلية التي تعدّ «بوكو حرام» أحد أعراضها؛ فالفقر قد يكون أحد الدوافع وراء تمرّد الجماعة وأخواتها، ولكنّ ما يعزز انضمام السكان المحليين إليها والتعاطف معها هو الحكم السيئ وفقدان الثقة، أو عدم الرضا في المؤسسات الحكومية لفسادها وخداعها للسكان، إضافة إلى الانقسامات الاجتماعية العميقة في شمال نيجيريا[١٨].

وعليه، فإن استراتيجية «بخاري» يجب أن تُبْنَى أولاً - وقبل القوة العسكرية - على استهداف الفساد المؤسسي وتحقيق تطلعات السكان من خلال محاربة المظالم السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أجبرت الشباب على الإقبال على إغراءات «بوكو حرام»، وذلك بوضع وتنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية لمكافحة الفقر والبطالة وآثار التدهور البيئي[١٩]، إضافة إلى تحسين توفير الخدمات الأساسية مثل: مياه الشرب، والكهرباء، والرعاية الصحية، والتعليم الجيد.

إصلاح الشرطة ورفع الروح المعنوية للقوات المسلحة

ترى النسبة الكبرى من النيجيريين أن أفراد الشرطة هم أكثر أعضاء الحكومة فساداً؛ فقوة الشرطة التي أُنيط بها مسؤولية حماية الأرواح والممتلكات والحفاظ على السلام والنظام في البلاد أصبحت يُنظر إليها كوكالة تحوي مختلف أشكال سوء التصرف، مثل: الارتشاء والابتزاز والاعتقالات الجماعية والاحتجاز غير القانوني، واتهامات بتصرفات غير قانونية داخل قيادة الشرطة، وهو الأمر الذي شوّه سمعة الوكالة وزعزع استقرارها بالرغم من وجود خططٍ لمكافحة فساد ضباطها وللحد من سوء سلوكهم[٢٠].

وإذا كان الفساد عاملاً أساساً وراء ظهور تمرد «بوكو حرام»، فقد احتجّ «محمد يوسف»، وهو مؤسس «بوكو حرام» على عدم شرعية الحكومة وقوات الشرطة في منطقة شمال شرق نيجيريا لفساد مسؤوليهما[٢١]. كما أن تعامل الشرطة مع قيادات «بوكو حرام» بشكل غير قانوني أدى إلى لجوء الجماعة لموجات من العنف،

(17) Suleiman, M. N., & Aminul Karim, M. (2015). Cycle of bad governance and corruption: The rise of Boko Haram in Nigeria. Sage Open, 5(1), 2158244015576053.

(18) Sule, I. Z. O., & Othman, M. F. (2015). Governance and Boko Haram insurgents in Nigeria: an analysis. Academic journal of interdisciplinary studies, 4(2)، 35.

(19) Alicia Prager & Simpa Samson. (19 October 2019). The fight against Nigeria's northeast terrorism is also a battle against climate change. Quartz Africa, accessed on 22 March 2020, retrieved from https://qz.com/africa/1730868/fighting-boko-haram-and-climate-change-in-nigeria/

(20) Enweremadu, D. U. (2019). Understanding Police Corruption and Its Effect on Internal Security in Nigeria. In Internal Security Management in Nigeria. Palgrave Macmillan, Singapore, pp. 327-350.

(21) Apard, É. (2015). The Words of Boko Haram. Afrique contemporaine, (3), 41-69.

وأوّلها في عام ٢٠٠٩م عندما واجهت الجماعة قوات الشرطة بسبب سن قانون جديد للمرور (ضرورة ارتداء الخوذة أثناء قيادة الدراجة النارية) وابتزاز ضباط الشرطة للسكان بشوارع ميدوغوري، وهو صراع نتج عنه مقتل أكثر من ٧٠٠ شخص في ذلك العام، وقُتِل زعيم الجماعة «محمد يوسف» أثناء احتجازه من قبل الشرطة[٢٢].

ومن ثم تحتاج استراتيجية القضاء على «بوكو حرام» إلى قوة شرطة كفؤة وذات فاعلية، ولا يمكن ذلك إلا من خلال إصلاح شامل للوكالة[٢٣] لتحسين سمعتها لدى العامة، حيث تعتبر الشرطة أقرب القوات الأمنية للناس ولقضاياهم الأمنية المحلية، وهي أيضاً نقطة التواصل الرئيسة بين الناس وحكومتهم. كما أنّ تنفيذ الاستراتيجيات الإصلاحية لقوة الشرطة يتطلب وعياً أخلاقياً أعمق لضباط الشرطة بواجباتهم المدنية، وهذا من شأنه أن يساعد على استئصال الفساد وتعزيز التعاون بينهم والسكان وزيادة فاعلية الشرطة المجتمعية.

من جانب آخر، تحتاج قوات الجيش إلى دعم متواصل من قبل إدارة «بخاري»؛ فمساعدة الجيش في قتاله لـ «بوكو حرام» ليست بتوفير المعدات المادية فقط، ولكن أيضاً بتوفير الدعم المعنوي من خلال معالجة التعب وانخفاض الروح المعنوية بين أفراد القوات المسلحة الذين يحاربون الجماعة. وتعضد هذا حقيقة أن لزيارات الرئيس «بخاري» للقوات بولاية «بورنو» في بداية إدارته تأثيراً إيجابيّاً على معنويات قوات الأمن وثقة النيجيريين. بالإضافة إلى ضرورة متابعة حالات الجنود الجرحى وأحوال عائلات الجنود القتلى، وانتظام التناوب بين الجنود الموجودين في ساحات القتال[٢٤].

إحياء التحالف العسكري الإقليمي

لم تسلم جيران نيجيريا - النيجر وتشاد والكاميرون - من عمليات العنف والهجمات التي تنفّذها «بوكو حرام»، إذ نجحت الحركة في فرض سيطرتها على بلدات وقرى حدودية تحيط ببحيرة تشاد، وهو الأمر الذي يكسب أزمة «بوكو حرام» صفة قضية إقليمية.

على أن انسحاب المئات من القوات التشادية في أكتوبر ٢٠١٧م[٢٥] من «قوة المهام المشتركة متعددة

(22) Uri Friedman. (22 May 2014). The Bike-Helmet Law That Helped Trigger an Insurgency in Nigeria. The Atlantic, accessed on 23 March 2020, retrieved from https://www.theatlantic.com/international/archive/2014/05/the-bike-helmet-law-that-triggered-an-insurgency-in-nigeria/371301/

(23) Human Right Watch. (17 August 2010). Corruption and Human Rights Abuses by the Nigeria Police Force. Accessed on 23 March 2020, retrieved from https://www.hrw.org/report/2010/08/17/everyones-game/corruption-and-human-rights-abuses-nigeria-police-force

(24) Audu Bulama Bukarti. (13 March 2019). Five Steps to Eradicating Boko Haram. Tony Blair Institute for Global Change, accessed on 23 March 2020, retrieved from https://institute.global/policy/five-steps-eradicating-boko-haram

(25) Daily Trust. (14 October 2017). Chad withdraws troops fighting Boko Haram. Accessed on 24 March 2020, retrieved from https://www.dailytrust.com.ng/chad-withdraws-troops-fighting-boko-haram.html

الجنسيات» (Multinational Joint Task Force = MNTJF) يصبّ في صالح «بوكو حرام» ويعرقل العمليات العسكرية ضد الجماعة؛ فقد تأسّست القوة المشتركة عام ١٩٩٨م من قبل نيجيريا وتشاد والنيجر لمعالجة قطع الطرق في بحيرة تشاد، وتطوّرت من عام ٢٠١٣م إلى عام ٢٠١٥م إلى قوة إقليمية ضد «بوكو حرام» التي حاولت السيطرة على مناطق إضافية في شمال غرب نيجيريا، وارتفعت الخسائر والأزمة الإنسانية الخطرة نتيجة عنف الجماعة، كما تصاعد انتشار أنشطتها في الكاميرون ودول مجاورة أخرى[٢٦].

ولحلّ تلك التحديات حيث فقد المجتمع الدولي الثقة في قدرات حكومة الرئيس النيجيري السابق «جوناثان» لمحاربة «بوكو حرام»؛ أُعيد تشكيل القوة المشتركة (MNTJF) في يناير ٢٠١٥م تحت رعاية «لجنة حوض بحيرة تشاد» (Lake Chad Basin Commission) وتكوّنت من نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر (وجمهورية بنين كعضو شرفيّ)، ونالت القوة المشتركة دعماً رسمياً من الاتحاد الأفريقي[٢٧] والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[٢٨].

وقد أضعف جهود القوة العسكرية في محاربتها لـ «بوكو حرام» أن الجنود والفرق العسكرية داخلها تفضّل العمل كدعامة سياسية لدولتها بدلاً من العمل كجماعة عسكرية متكاملة؛ فالمتحدثون العسكريون في نيجيريا غالباً ما يعلنون النجاحات التي حققوها في العمليات التي تقع ضمن إطار القوة المشتركة، لكنهم قلّما يذكرون أن تلك النجاحات كانت بمشاركة قوات الدول المجاورة.

وهناك من يرى أن رؤساء دول مثل تشاد تستغلّ مشاركتها في القوة المشتركة لتعزيز مصالحها لدى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ولكسب أهداف سياسية داخل تشاد[٢٩]. وقد تكرّر وقوع صدامات بين الجنود التشاديين والنيجيريين. بل أعرب الرئيس التشادي «إدريس ديبي» عن إحباطه الصريح من الجيش النيجيري وفشله المتكرر في الحفاظ على البلدات التي حررتها قوات تشاد والنيجر من «بوكو حرام»[٣٠].

وعليه، يجب على حكومة الرئيس النيجيري «بخاري» تجديد تحالفها مع جيرانها وخاصة مع تشاد والنيجر

(26) Alex Thurston. (26 April 2016). West Africa's Regional Force Against Boko Haram Is a Political Prop. World Politics Review, accessed on 24 March 2020, retrieved from https://www.worldpoliticsreview.com/articles/18605/west-africa-s-regional-force-against-boko-haram-is-a-political-prop

(27) African Union. (3 March 2015). Report Of The Chairperson Of The Commission On The Implementation Of Communiqué On The Boko Haram Terrorist Group And On Other Related International Efforts. PDF file، accessed on 24 March 2020, retrieved from http://www.peaceau.org/uploads/psc-489-rpt-boko-haram-03-03-2015.pdf

(28) Camillo Casola. (19 March 2020). Multinational Joint Task Force: Security Cooperation in the Lake Chad Basin. Italian Institute for International Political Studies, accessed on 24 March 2020, retrieved from https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/multinational-joint-task-force-security-cooperation-lake-chad-basin-25448

(٢٩) - مصدر سابق: Daily Trust. (14 October 2017). Chad withdraws troops fighting Boko Haram.

(30) Adam Nossiter. (27 March 2015). Chad Strongman Says Nigeria Is Absent in Fight Against Boko Haram. The New York Times, accessed on 24 March 2020, retrieved from https://www.nytimes.com/2015/03/28/world/africa/chad-strongman-says-nigeria-is-absent-in-fight-against-boko-haram.html?_r=0

والكاميرون. كما أن على إدارته إظهار الجدّية والاستعداد التام للعب دور القيادة في التحالفات العسكرية الأفريقية الهادفة إلى دحر الحركات المسلحة العنيفة، خصوصاً أن جهود مكافحة «بوكو حرام» اليوم في أمسِّ الحاجة إلى إحياء «قوة المهام المشتركة متعددة الجنسيات» (MNTJF) لتضمن استمرار الضغط العسكري ضد الجماعة بجهود إقليمية مشتركة للقضاء عليها.

بناء المدارس لمحاربة الأفكار المتطرفة

تؤشر عمليات تفجير المدارس واختطاف الفتيات الطالبات على خوف «بوكو حرام» من التوعية والتعليم؛ فالجماعة وغيرها من الحركات المماثلة تلجأ إلى التخويف وإيجاد انعدام الأمن والاضطرابات والجرائم العشوائية للسيطرة على الناس والحفاظ على سلطتها، ولا يمكن لهؤلاء الناس أن يتصدّوا لهذه الجماعة وينعتقوا من ربقتها بدون تعليم جيدٍ يعالج أيديولوجيتها السامة من جذورها[٣١].

وإذ يدعو المفكرون التربويون في نيجيريا إلى ضرورة تطوير مناهج التعليم ما قبل الجامعي ليخدم هذا الهدف وغيره من التحديات الوطنية؛ فإن برامج محو الأمية الدينية التي وضعتها الحكومة الفدرالية بالتعاون مع حكومات الولايات والهيئات الدينية بشمال نيجيريا يجب أن تشمل المواد الدينية اللازمة، بما فيها تلك التي تركز على تعليم الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية.

وأخيراً، فإن أي استراتيجية موضوعة لمحاربة «بوكو حرام» بحاجة إلى نهج متكامل وشامل لتفادي أخطاء جهود الحكومة السابقة؛ فاهتمام الحكومة بالمظالم المحلية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان سيسهم في الحد من احتمالية انضمام الشباب إلى الجماعة، ويهدف إصلاح الشرطة إلى تأمين التعاون المحلي، بينما سيسهم رفع الروح المعنوية للقوات المسلحة وتجديد التحالف العسكري الإقليمي في تقوية الردّ العسكري ضد الجماعة لاحتوائها.

أما بناء المدارس وتأمينها وتسهيل حصول الأطفال على التعليم، فإنه سيساعد على محاربة الأفكار المتطرفة. وعلى الحكومة أيضاً فتح أبوابها أمام المفاوضات والحوارات مع «بوكو حرام» في حال استعداد الجماعة لذلك.

(31) Landry Signé. (26 February 2018). Boko Haram's campaign against education and enlightenment. Brookings, accessed on 24 March 2020, retrieved from https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/02/26/boko-harams-campaign-against-education-and-enlightenment/

بوكو حرام في بحيرة تشاد :

الاستراتيجية الحديثة في الساحل الأفريقي وآثارها على المنطقة

دكتور آدم يوسف / تشاد

إن الهجمات الجديدة لجماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد؛ شكلت تحولاً فاجأ أربع دول أفريقية؛ بحجم نيجيريا الأكبر اقتصاداً، وتشاد الأفضل تسلحاً، والكاميرون الأقوى إدارةً، والنيجر الأكثر تماسكاً. وهي دول ذات أهمية سياسية وإقليمية في القارة، وهو ما جعلها تشعر بجسامة وخطورة التحدي الذي تمثله بوكو حرام، وهو ما يعني أن هذه الجماعة باتت تعمل باستراتيجية مختلفة، وأن تأثيرها على منطقة وسط أفريقيا (دول السيماك) وغرب أفريقيا (الايكواس) أصبح واضحاً.

توسع نشاط التنظيم جغرافياً في كل المنطقة

نشأت جماعة بوكو حرام بصفتها حركة احتجاج سياسي نيجيري محلي، مطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق التي يسكنها مسلمون، إلا أنها تحولت إلى حركة إرهابية باستخدامها العنف ضد الدولة والمجتمع، وهو ما جعلها تتحول تدريجياً إلى تهديد إقليمي خاصة بعد تعاونها مع حركات إرهابية ناشطة في البلدان والأقاليم المجاورة.

وقد توسع نشاط هذا التنظيم بوكو حرام ليشمل كل دول المنطقة (نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر)، وتركَّز وجوده حول بحيرة تشاد. لكن السؤال المطروح: لماذا دخلت بوكو حرام تلك الدول، وأصبح تأثيرها كبيراً حول حوض بحيرة تشاد؟

اتجهت جماعة بوكو حرام إلى توسيع دائرة نشاطاتها التي وجدت معاداةً وموقفاً واحداً من كل دول المنطقة، والتي رأت فيها قوة تخريبية تهدد وحدتها وهيبتها، فلا يمكن مثلاً أن تضحي الكاميرون بهيبتها من أجل خلاف على أراضٍ مع جارتها نيجيريا، خصوصاً أن بوكو حرام كلما شعرت بأنها ازدادت قوة اتجهت نحو المزيد من التوسع.

ورغم أن تشاد لم تكن من أولويات الحركة، حسبما صرح بذلك زعيمها أبو بكر شيخو سابقاً، ولكن بعد تدخل الجيش التشادي، تخلت بوكو حرام عن تكتيك حرب العصابات، واتجهت لتضرب قلب العاصمة التشادية إنجمينا. وأصبحت تعمل في بحيرة تشاد باعتبارها منطقة محررة تابعة لها. وأصبح هذا التنظيم منذ العام ٢٠١٤م – ٢٠١٥ يعمل بنظام الخلايا السرية الصغيرة، ونجح في ضرب عمق النيجر، ونيجيريا، وتشاد، وعدة مدن في شمال الكاميرون.

وتعود أهمية بحيرة تشاد بالنسبة لـ بوكو حرام إلى كونها منطقة مفتوحة على عدة دول، وهي من جهة ثانية تضم أقاليم هامشية بعيدة عن مراكز الدولة، كما أن القبائل المطلة عليها قريبة ثقافياً ولغوياً بعضها من الآخر، ويسهل التواصل والتجنيد وسط أبنائها، خصوصاً أنها قبائل فقيرة تعاني مساحات كبيرة منها من التدهور البيئي الذي لحق بمواردها الطبيعية، ولهذا يسهل إغراء بعض الشباب الذين يشكون من ظلم وفساد الحكومات، وفشل أنماط التنمية، وثقل الضرائب على قوارب الصيد أو التجارة الصغيرة المتنقلة أو الزراعة.. إلخ.

وبعد أن تدخلت قوات الجيش التشادي، وبدأت في كسب المعارك، غيّرت الجماعة استراتيجيتها، وبتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٥م عند الساعة ٤٠: ٩ صباحاً وقع انفجاران بإنجمينا عاصمة تشاد، الانفجار الأول كان في المركز الرئيسي للشرطة، والانفجار الثاني في المدرسة الوطنية للشرطة. وكان الفارق الزمني بين الحادثتين عشر دقائق، ويقف وراء هذه الانفجارات ثلاثة أشخاص. وقد أثبتت هذه التفجيرات أن مجموعة من بوكو حرام موجودة بالعاصمة التشادية، بل قد تكون منتشرة في البلاد، ويقول مدعي الجمهورية القاسم خميس: إن هناك ثلاث خلايا في داخل العاصمة من جماعة بوكو حرام: إحداها متخصصة في اقتناء السلاح والذخائر، والثانية متخصصة في الأمور الإدارية، والثالثة متخصصة في التفجيرات، وأنه قد تم القبض على رأس الفِرق والمنسق بينها[١].

وظهر رئيس الجمهورية إدريس دبي ليقدم في مساء ١٧ يونيو ٢٠١٥م بياناً أدان فيها الهجمات الإرهابية ضد البلاد التي نفذتها جماعة (بوكو حرام)، وأن عدد الضحايا بلغ ثلاثة وثلاثين شخصاً[٢].

إن هذه الأحداث قد أثارت قلق الشعب التشادي، وأعطت انطباعاً عن قوة هذه الحركة[٣]، وأنها بدأت تتبنى استراتيجية جديدة ومغايرة عن السابق.

---

(١) جريدة إنجمينا الجديدة، العدد ٣٦٦، الإثنين ٢٠١٥/٧/٦، ص ٢- ٣.
• قبض على أحد زعماء التنظيم بانا فناي، وفي منزله ضبطت أسلحة وذخائر، وفي ملفاته رسائل من أبي بكر شيخو.

(٢) جريدة إنجمينا الجديدة، العدد ٣٦٤، الإثنين ٢٠١٥/٦/٢٢م، ص (٤).

(٣) إبراهيم دين كونجي، جريمة في إنجمينا، إنجمينا الجديدة – العدد (٣٦٥) ٢٠١٥/٦/٢٩م ص٨.

وبعد ذلك توالت التفجيرات في مناطق مختلفة في داخل الأراضي التشادية، التي تبنتها بوكو حرام[٤].

اتساع دائرة الصراع

يبدو أن بوكو حرام تمتلك قراءة للمشهد الإقليمي في حالة تشكل أي جديد في المنطقة يشهد تدخلات دولية تعمل على إيجاد تكتلات وتحالفات إقليمية مستحدثة.

ولهذا اتجهت الجماعة صوب التغيير في استراتيجيتها، استجابةً للتطورات الدولية من جهة، وبحثاً عن تحالفات جديدة تجعلها أكثر اندماجاً مع خريطة النزاعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فتحولت إلى «تنظيم داعش ولاية غرب أفريقيا»، وبذلك تكون خرجت من الدائرة الإقليمية الأفريقية.

وبدأت الجماعة تتهيأ إلى مرحلة تحالفات جديدة وممتدة، ولعل هذا ما جعل الاتحاد الأفريقي في قمة أديس أبابا يومي ٩ و١٠ فبراير ٢٠٢٠م يناقش ملفات السلم والأمن. وأشار بشكل واضح إلى تزايد الإرهاب في دول مثل: بوركينا فاسو، ومالي، ونيجيريا، وتشاد، والنيجر، وقد كان شعار القمة (٣٣) لمؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي «إسكات صوت البندقية: تهيئة الظروف لتنمية القارة». وقد ركزت القمة على قضيتين اثنتين:

1- قضية الإرهاب والسعي لتأسيس قوة مشتركة.
2- تطوير التنمية والتجارة والاستثمار في أفريقيا.

والواقع الأكثر أهمية في القمة أن القمة خرجت بتعزيز المحور التشادي – المصري في ليبيا للحد من تمدد المحور التركي – القطري.

ومنذ أن أكد رئيس تنظيم بوكو حرام انتماءه إلى داعش وإعلان ولاية غرب أفريقيا أصبحت رؤية التنظيم تبدو أكثر وضوحاً.

وإن داعش بعد ضعفها في منطقة الشرق الأوسط، فأقرب الأماكن التي يمكن أن تنزوي فيها هي مناطق في أفريقيا ذات الدول الهشة.

كما أن الجماعات الإسلامية في ليبيا تعمل بقوة لتمتد، وقد صرّح كويسي كوارتي نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن التدخلات الخارجية تفاقم المشكلات.

وقد أصبحت تحركات بوكو حرام غير منحصرة في دولة نيجيريا التي أرادت أن تقتلع منها التعليم

(٤) انظر حجم الكارثة الإنسانية التي وصلت إليها منطقة بحيرة تشاد من خلال تقارير منظمة OCHA مكتب الأمم المتحدة للتنسيق حول العلاقات الإنسانية:
Office for the Coordination of Humanitarian Affairsreliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Sitrep Lac - 21082015 - Francais.pdf

الغربي كما روجت، إنما كثفت جهودها في مناطق متعددة بعد أن كان محور هدفها منطقة نيجيريا، فاستراتيجيتها جعلتها تنطلق مستهدفة تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا خاصة خلال العامين المنصرمين ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م.

جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة في غرب أفريقيا

إن تنظيم الدولة في غرب إفريقيا، ولد إثر انشقاق عن بوكو حرام في العام ٢٠١٦م بدعم من تنظيم الدولة الرئيس، وقد ركّز في هجماته على الجنود والمنشآت العسكرية. لكنه أصبح يستهدف المدنيين أكثر منذ العام ٢٠١٨م، بقيادة أبو مصعب البرناوي الذي عينه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والياً لولاية غرب أفريقيا في ٤ أب ٢٠١٦م، خلفاً للوالي السابق أبي بكر شيخو، وهي مجموعة مؤلفة من طلبة وشباب تخلوا عن الدراسة، وأقاموا قاعدة لهم في قرية كاناما بولاية يوبه شمال شرقي البلاد على الحدود مع النيجر، ومن ثم تعددت مناطقهم حول بحيرة تشاد مستغلين الأبعاد الإثنية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية. وهناك رابطة متنامية بين عناصر تنظيم القاعدة ومقاتلي الجماعات المنظمة في بلاد المغرب الإسلامي من الجزائر حتى بوركينا فاسو ومالي. وتعاني دول أفريقيا الوسطى، مثل: جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية، من صراعات دينية وعرقية وسياسية، يتسم بعضها بطبيعة انفصالية. وعلى الرغم من وجود انقسام في صفوف داعش في غرب

أفريقيا وحوض تشاد، إلا أن (بوكو حرام) و(ولاية غرب أفريقيا) التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، شكلتا تهديداً لنيجيريا وشمال الكاميرون، والنيجر، وتشاد، وبنين.

وإن معظم الدول الأفريقية تفتقر للإرادة السياسية اللازمة لوضع الاستراتيجيات طويلة المدى للأمن والسلام الوطني في مقدمة أولوياتها، وما يزيد الأمر سوءاً تفشي الفساد على المستويات الحكومية كافة، وهو ما يصعب على الحكومات السيطرة على الأرض. كما تفتقر هذه الدول إلى هيكل وطني فعال للأمن ومكافحة الإرهاب. علاوة على ضعف القدرات الإقليمية في التنسيق والتعاون للتعامل مع مثل هذه التحديات، لذلك تبدو العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء غير جاهزة فنياً وسياسياً، للتعامل بفاعلية مع هذه الأزمة[٥].

الهجمات المختلفة للتنظيم ومواقع استهدافها

لقد استعاد التنظيم الذي اعتبر في حالة احتضار قبل عام قوته من خلال تمركزه حول الدول المطلة على بحيرة تشاد وهي: تشاد ونيجيريا والنيجر والكاميرون، وقام بتشكيل آليات ووسائل هجومية جديدة وبأشكال مختلفة وهو ما شكّل تهديداً قوياً ومقلقاً لهذه الدول، واستدعى الأمر إقامة قمة طارئة في نيامي عاصمة دولة النيجر خاصة بعد أن استهدف التنظيم ثكنة لجيش النيجر بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢٠م، وراح ضحية هذا الهجوم ٧١ قتيلاً في صفوف الجيش. ودار في القمة نقاشات واسعة لقادة الدول الخمس (مالي وموريتانيا والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو)، أفضت إلى بعض القرارات التي تضمنها البيان الختامي للقمة، وهي: التعبير عن القلق تجاه الهجمات الإرهابية على مواقع قوات الأمن والدفاع بصفة خاصة، وضرورة تعبئة موارد ذاتية أكثر لمواجهة الإرهاب، والتنسيق بين القوة العسكرية المشتركة، وقوات الأمن والدفاع الوطنية والقوات الدولية الحليفة، والتنسيق والتعاون على المستوى السياسي والاستراتيجي، وتدريب القوات العسكرية والأمنية للوصول إلى تكوين قوات متميزة على مستوى العمليات والتكتيك. وقدم القادة نداء إلى دول منطقة غرب أفريقيا، وقد اعترفوا بانعدام الأمن في منطقة الساحل، مؤكدين أن هذا يعود إلى انعدام الأمن والاستقرار في ليبيا.

الأبعاد الاستراتيجية من التحول إلى منطقة دول حوض بحيرة تشاد

لقد غيرت جماعة بوكو حرام استراتيجيتها في الهجوم والضربات، وأصبحت تستهدف ثكنات الجيش وقوات الأمن والدفاع، وخلال العام ٢٠١٩-٢٠٢٠م أقدمت على ضربات كبيرة استهدفت كل القطاعات الحيوية والمهمة، وبذلك تمكنت من فرض وجودها كأقوى مهدد للأمن في منطقة الساحل، وهذا ما جعل

(5) https://eeradicalization.com/ar/

دول المنطقة تتحالف مع شركاء من خارج القارة مثل: قوات برخان في مالي. ومن أقوى هجوم التنظيم: الهجوم على بلدات هيتير وأوزال وكوفا وماندوسا الواقعة في ولاية أقصى الشمال الكاميرونية، وهجمات متزامنة بتاريخ ١٥ و١٦ فبراير ٢٠٢٠م خلفت خسائر مادية كبيرة، وتسببت هذه الهجمات منذ منتصف ديسمبر ٢٠١٩ بمقتل ما يزيد على ١٠٠ شخص.

كما تم قُتل ستة عسكريين تشاديين وجُرح عشرة آخرون في هجوم قرب جزيرة تيتيوا في بحيرة تشاد، ونُسب هذا العمل إلى جماعة بوكو حرام، وفق ما أعلنه الجيش التشادي لوكالة فرانس برس.

وقال رئيس هيئة أركان الجيش المالي الجنرال طاهر إردا: إنّ «رجالنا كانوا يقومون بدورية عندما هاجمهم عناصر من بوكو حرام»، معلناً مقتل ستة عسكريين وجرح عشرة. وأضاف أن «قواتنا كانت تبحث عن عناصر من بوكو حرام عندما تعرّضت لكمين قرب ماندراري».

وقد تصاعدت في الأشهر الأخيرة لعام ٢٠١٩، الهجمات قرب بحيرة تشاد المليئة بالجزر والمستنقعات. وقد تكبّدت تشاد خسائر بشرية كبيرة في مطلع العام ٢٠٢٠ حين فجّرت انتحارية نفسها في قرية كايغا كيندجيريا في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ وهو ما أدى إلى مقتل تسعة مدنيين.

وفي مطلع يناير ٢٠٢٠م، عاد ١٢٠٠ جندي تشادي كانوا منتشرين في نيجيريا تمهيداً لإعادة انتشارهم في حوض بحيرة تشاد المستهدفة من قبل الجماعات الإرهابية. وساهم تزايد الهجمات في تسريع تدهور الأوضاع الإنسانية حول البحيرة التي تعتبر إحدى أفقر المناطق في العالم.

وفي نيجيريا أعلن مصدران متطابقان مقتل العديد من الجهاديين في مواجهات بين جماعتين متناحرتين في شمال شرق نيجيريا[٦]. وكانت عناصر بوكو حرام بدأت تمردها داخل نيجيريا قبل نحو عقد من الزمان، مسبِّبة مصرع ٣٥ ألف شخص على الأقل، وفرار عشرات الآلاف إلى كل من تشاد والنيجر والكاميرون[٧].

وقد أسفر هجوم استهدف معسكراً للجيش النيجيري وهجوماً على قرية ايناتيس على الحدود المالية عن ٧٣ قتيلاً، وفق ما أفادت به مصادر أمنية نيجرية، وهي الضربة الأقوى منذ بدء الهجمات.

التنظيم يتمدد ويسيطر

لقد تعرضت المناطق الأكثر فقراً في البلاد في شمال وشرق بوركينا فاسو لإهمال شديد، ولم توفر الحكومة الحد الأدنى من مقومات الحياة مثل: الخدمات الصحية والتعليم وفرص العمل، والبنية التحتية. كما أن المنطقة على بعد ١٥٠٠ كيلو متر إلى الشرق قاحلة، وتمتد من شمال شرق نيجيريا حتى داخل الأراضي

(6) https://mena-monitor.org/ar/world/view/132644

(7) https://www.facebook.com/252297158501350/posts/915608245503568/?sfnsn=mo

التشادية والنيجرية، ولهذا انضم المواطنون للجماعات المسلحة التي وعدتهم بتوفير الخدمات وتحسين الأوضاع، وقد قدمت هذه الجماعات ما تعهدت به.

كما أن تنظيم الدولة الإسلامية قد بدأ بترسيخ أقدامه، ويعمل بخطوات ثابتة لبناء أذرع جديدة، حيث نجحت عناصر مسلحة من داعش في غرب أفريقيا في التمدد والتوسع، وبات لهم قوة، وقاموا بتأسيس «دولتهم الجديدة» في شمال نيجيريا، حيث تتعرض القوات الحكومية للهجمات باستمرار[٨].

ويبدو أن حجم القوة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا يبلغ ٣٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ مقاتل، وقد شنوا هجوماً على عشرات القواعد التابعة للجيش النيجيري وقتلوا مئات الجنود خلال الشهور التسعة الأخيرة، وكلما ازداد تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا قوة في مناطق المجتمعات المهمشة في شمال شرق نيجيريا، تصبح هزيمته مهمة صعبة[٩].

وبعد دحر داعش في العراق وسورية، وانتقالها إلى غرب أفريقيا، سيطرت على مئات الأميال المربعة من الأراضي، وإن ازدياد قوتها في أفريقيا يعني عودة انتشارها مرة أخرى، لأنها قد تكوّن قوة بحجم دولة فتعيد ترتيب نفسها والقيام بغزوات جديدة في مناطق مختلفة من العالم.

وتتبع الجماعة نهجاً مغايراً لـ بوكو حرام، التي ركزت هجماتها على المدنيين. إذ يشن ما يقدّر بـ ٥ آلاف رجل هجمات على قوات الأمن والمنظمات غير الحكومية، بناءً على نصيحة تكتيكية أرسلها التنظيم الأم في سورية لتجنيب السكان ويلات الحرب.

وتمكنت المجموعة من السيطرة ونهب اثنتي عشرة قاعدة عسكرية، وهو ما أسفر عن مقتل مئات الجنود والاستيلاء على مخزونات ضخمة من الأسلحة، ووصفها المسؤولون الأمنيون النيجيريون بأنها تهديد أكبر بكثير من بوكو حرام، نظراً لتطورها واكتسابها حاضنة شعبية محلية، وقد سيطرت على جيوب في كلٍّ من نيجيريا والنيجر وتشاد.

وفي ٢٦ ديسمبر ٢٠١٩، شنت الجماعة هجومها الأكبر على القاعدة العسكرية النيجيرية شديدة التحصين في بلدة باجا، وقاعدة بحرية قريبة من بحيرة تشاد تضمنت مئات الجنود، وبعض الأسلحة الأكثر تطوراً والتي تحتفظ بها نيجيريا وشركاؤها من تشاد والكاميرون والنيجر[١٠].

(8) https://www.opendemocracy.net/en/defeated-isis-has-set-up-a-new-jihadist-proto-state-in-west-africa/

(9) https://www.opendemocracy.net/en/defeated-isis-has-set-up-a-new-jihadist-proto-state-in-west-africa/

(10) https://www.sasapost.com/translation/islamic-state-seeking-next-chapter-makes-inroads-through-west-africa/

الخلاصة

إن بوكو حرام أصبحت أقوى بعد أن تحولت إلى داعش ولاية غرب أفريقيا، وهي تتمدد لأسباب متعلقة بضعف الحكومات، وأوضاع المنطقة الصعبة، وقد باتت أفريقيا المكان المفضل لهذه الجماعات. كما أن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا استمر في شن هجمات قوية وضعت الجيش النيجيري في صعوبة، وجعلت حكومات الدول فيما يشبه حالة حرب دائمة.

وقد بدأت الأزمة نيجيريةً إلا أن امتداد المواجهات، وتوسع الهجمات جعل من هذه الجماعة قوة منظمة تقف في وجه دول منطقة حوض بحيرة تشاد، وقد استدعى ذلك أن يعيد الجيش التشادي ترتيباته في المنطقة.

المراجع

(١) جريدة إنجمينا الجديدة، العدد ٣٦٦، الإثنين ٢٠١٥/٧/٦، ص ٢- ٣.

(٢) جريدة إنجمينا الجديدة، العدد ٣٦٤، الإثنين ٢٠١٥/٦/٢٢م، ص (٤).

(٣) إبراهيم دين كونجي، جريمة في إنجمينا، إنجمينا الجديدة، العدد (٣٦٥) ٢٠١٥/٦/٢٩م، ص٨.

(٤) انظر: حجم الكارثة الإنسانية التي وصلت إليها منطقة بحيرة تشاد من خلال تقارير منظمة OCHA مكتب الأمم المتحدة للتنسيق حول العلاقات الإنسانية:

Office for the Coordination of Humanitarian Affairsreliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Sitrep Lac - 21082015 - Francais.pdf

(5) https://eeradicalization.com/ar/

(6) https://mena-monitor.org/ar/world/view/132644

(7) https://www.facebook.com/252297158501350/posts/915608245503568/?sfnsn=mo

(8) https://www.opendemocracy.net/en/defeated-isis-has-set-up-a-new-jihadist-proto-state-in-west-africa/

(9) https://www.opendemocracy.net/en/defeated-isis-has-set-up-a-new-jihadist-proto-state-in-west-africa/

(10) https://www.sasapost.com/translation/islamic-state-seeking-next-chapter-makes-inroads-through- west-africa/

التأثير الأجنبي في الاستحقاقات الرئاسية في الصومال

مبارك أحمد محمد/ باحث مختص في الشؤون الصومالية والقرن الأفريقي

تسلط هذه المقالة الضوء على مجموعة من الدول التي حاولت التأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية الصومالية خلال السنوات الماضية ٢٠١٢م – ٢٠١٧م، من بينها دول عربية خليجية كقطر والإمارات العربية المتحدة. كما لعبت دول أخرى أدواراً ملحوظة مثل: تركيا وأمريكا وبريطانيا، وكذلك دول الجوار الأفريقي كان لها دورها البارز في المشهد السياسي المحلي.

وتتناول المقالة أيضاً الدور السياسي والعسكري لدول الجوار مثل كينيا وإثيوبيا في تدخلهما في الشؤون الداخلية الصومالية والذي استمر لأكثر من عقدين، وتزايد نشاطهما البارز في الانتخابات التشريعية والرئاسية الصومالية. وتعرض المقالة الدور السياسي والثقافي والإنساني لبعض الدول الحاضرة سابقاً بقوة مثل: مصر. واليوم تتطلع الصومال لتنظيم انتخابات رئاسية في العام ٢٠٢٠م، وقد تسعى قوى إقليمية ودولية للتدخل والتأثير فيها.

ولا تتطرق هذه المقالة للدور التي تلعبه المنظمات الدولية والإقليمية مثل: الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الإيغاد. كما لا تتناول الفاعلين المحليين البارزين في الساحة الصومالية مثل: الولايات الفيدرالية، وجمهورية أرض الصومال، وحركة الشباب المجاهدين، في تأثيرها على مسار العملية الانتخابية سلباً أو إيجاباً في المستقبل القريب.

من حرب الوكالة إلى شراء ولاءات المرشحين

كان الصومال على مدى عقدين مسرحاً للفوضى الداخلية والحروب الأهلية. وشهد الصومال تدخلات دولية وإقليمية عدة. فقامت الدول الكبرى بمحاولة إيجاد حلول للأزمة الداخلية التي عانت منها البلاد مثل: محاربة الإرهاب عبر وكلائها في المنطقة. وشاركت في هذا المضمار دول إسلامية وعربية وإفريقية. بينما حاول كثير من الدولة الأفريقية الجارة للصومال تشكيل حكومات صومالية، من خلال عقد مؤتمرات مصالحة في دولهم بغية التحكم في الوضع الصومالي الداخلي. وفي السنوات الماضية طرأ نمط جديد في التدخل في الشؤون الصومالية، وخاصة في محاولات بعض القوى التأثير في نتائج الانتخابات الصومالية، ومن ثم التحكم في القرار الصومالي عن طريق شراء ولاءات المرشحين البارزين والمحتملين.

وفيما يلي سنقوم بتوضيح كيفية تدخل الدول الأجنبية حسب حجم نفوذها وتأثيرها عربياً وإقليمياً ودولياً.

تأثير قطر في دوائر القرار الصومالي

لعبت قطر دوراً قوياً في السياسة الصومالية لأكثر من عقد من الزمان، بالرغم من صغر حجمها ومحدودية عدد سكانها بالمقارنة مع غيرها من الدول الإقليمية. تاريخياً، بدأت اهتمامها بالصومال في عهد المحاكم الإسلامية في عام ٢٠٠٦م، حيث كانت تغطي قناة الجزيرة الأحداث عشية دخول القوات الأثيوبية إلى البلاد، وكانت تستضيف قيادات من المحاكم الإسلامية. بينما حاولت كثيراً التوسط وفتح قنوات الحوار بين الإسلاميين حينها، حيث دعت الرئيس الصومالي شيخ شريف شيخ أحمد إلى زيارة الدوحة بخصوص هذا الموضوع في عام ٢٠٠٩م وتم رفض المبادرة من قبل الرئيس وقتها. وتنامى دور قطر كباقي دول الخليج العربي في عام ٢٠١١م عندما برز اهتمامها في الانتخابات الصومالية، حيث أكدت تقارير إعلامية كثيرة أن قطر هي من أوصلت الرئيس السابق حسن شيخ محمود إلى سدة الحكم في البلاد بدعم مالي عبر فهد ياسين المراسل والمدير السابق لمكتب قناة الجزيرة في مقديشو. وفي انتخابات عام ٢٠١٧م والتي ترشح فيها أكثر من عشرين مرشحاً لقيادة البلاد في السنوات المقبلة، كانت الدوحة تراهن على عودة حسن شيخ محمود إلى الحكم لكنه لم يفز في الانتخابات [١]. وفي خضم الحملات الانتخابية التقى فهد ياسين مع الرئيس الحالي محمد عبد الله فرماجو في نيروبي، حيث تولى إدارة حملته على أن تلعب الدوحة أكثر من دور عن طريق دعم المرشحين البارزين والمحتملين. وتلعب الدوحة حالياً دوراً نشيطاً في الساحة الصومالية حيث تتحكم كثيراً في مجريات الأمور في الصومال، ولا سيما في دوائر صنع القرار الصومالي حيث تم تعيين رجلها المفضل فهد ياسين مديراً عاماً لديوان الرئاسة وحالياً يشغل منصب نائب رئيس جهاز المخابرات الوطنية، خلفاً للواء عبد الله عبد الله، وذلك في مرسوم رئاسي شمل عدة تغييرات في الجيش والمخابرات والشرطة. ويعتبر المراقبون أن فهد ياسين حاج طاهر يعد من الشخصيات الأكثر تأثيراً في الساحة السياسية الصومالية في الوقت الحاضر.

إخفاق دور الإمارات العربية المتحدة

تسعى الإمارات إلى لعب دور في صياغة المستقبل السياسي للصومال الجديد، في سياق تحولها إلى طرف إقليمي فاعل في منطقة القرن الأفريقي. وبحسب تقارير عدة حاولت الإمارات التأثير على الانتخابات الرئاسية الصومالية لكنها فشلت في نهاية المطاف في محاولتها للعثور على مرشح مناسب.

وكانت الإمارات أيضاً قد دعمت الصومال، ولا سيما في المجالين الإنساني والتنموي، وكانت جهودها في مكافحة الإرهاب مهمة، حيث كانت تشرف على تدريب قوات صومالية وتدفع رواتب بعض وحدات الجيش الصومالي منذ أواخر عام ٢٠١٥م حتى أوائل عام ٢٠١٨م، وإن كان الملف الأخير تأثر بتبعات الأزمة الخليجية (مقاطعة قطر) وما نتج عنها من توتر بين البلدين. أما فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧، فقد دعمت الإمارات في البداية شاغل المنصب، الرئيس السابق، حسن شيخ محمود، وكذلك قدمت دعماً للرئيس الأسبق قبل أن تتحول أنظارها في أكتوبر ٢٠١٦م نحو شخصية أخرى – بناء على نصيحة إيطالية – ينظر إليه بصفته أكثر المرشحين قابلية للحياة، وهو رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شرماركي، والذي ينتمي إلى أسرة بيروقراطية. واعتبر سبب اختياره رئيساً محتملاً لثلاثة عوامل، أولاً: إخراج حسن شيخ محمود من قفص السلطة ومعه نفوذ قطر والإخوان المسلمين. ثانياً: احتمال أن يكون رئيساً جديداً أكثر مرونة واستجابة لشروط دولة الإمارات العربية المتحدة. وثالثاً: أن يكون أكثر استعداداً لتمهيد الطريق للشركات الإماراتية مثل: شركة أبو ظبي للموانئ في مواجهة الشركات التركية العاملة في الصومال والتي تدير الميناء والمطار[٢].

تراجع الدور السوداني بعد البشير

تتمتع الصومال بعلاقات وطيدة مع السودان على كل المستويات التعليمية والثقافية والتاريخية، وتمتد لأكثر من مائة عام، حيث كانت أولى الوجهات التي يتوافد إليها الطلبة الصوماليون سعياً لطلب العلم، إذ شهد عام ١٩١٨م وصول أول طالب إلى السودان لغرض الدراسة. وقدم السودان للصومال بعد انهيار الحكومة المركزية خدمات جليلة، بتقديم المنح الدراسية للطلبة الصوماليين، وهم بعد تخرجهم يلعبون أدواراً مهمة في كل القطاعات الحكومية والخاصة في البلاد، وشغل كثير منهم مناصب عليا في الدولة كوزراء ونواب في البرلمان، وأسهموا في تطوير وإنعاش مؤسسات التعليم العام والتعليم العالي في الصومال بعد انقطاع طويل لخدماتها خلال الحرب الأهلية في البلاد[٣].

أما الدور السوداني السياسي في الصومال، فقد كان دوراً مسانداً لجميع المصالح الصومالية في داخل البلاد وخارجه، وتصاعد الدور السوداني مرة أخرى في أواخر عام ٢٠٠٦م، حيث عقدت في السودان جولات التفاوض بين الحكومة الصومالية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية. وفشلت جميع المفاوضات بين الفرقاء الصوماليين في حينها بسبب تعنت قيادات المحاكم الإسلامية، وعدم قدرتهم على إدارة المواقف الداخلية خاصة والمستوى الإقليمي والدولي عموماً. وأشرفت السودان على تدريب قوات صومالية من ضمن القوات الخاصة لحماية كبار الشخصيات في الدولة، وكذلك تدريب عناصر من

المخابرات الصومالية[٤].

ووفقاً لمصادر مطلعة وموثوقة، كانت انتخابات عام ٢٠١٢م أولى محاولات التأثير السوداني المباشر في مصير ومجريات الرئاسيات، حينما تعهدت الحكومة السودانية بدعم الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي الإسلامي في سباق الانتخابات الرئاسية، وهو الدكتور عبد الرحمن بادوا الأكاديمي والناشط الاجتماعي، والذي يعد من أبرز قيادات جماعة الإخوان المسلمين، الفرع الصومالي والمعروف بحركة الإصلاح، وهو ما يطلق عليه «جناح الدم القديم» المرتبط بالتنظيم الدولي للإخوان. ورفض الدعم المقدم له واختار أن يخوض الانتخابات بدون استخدام المال الأجنبي في العملية الانتخابية، وقد خسر في الجولة الأولى في سباق الانتخابات لذلك العام. أما في استشراف المستقبل القريب، سيتلاشى الدور السياسي السوداني والأمني في المشهد الصومالي بعد إطاحة الرئيس السوداني عمر حسن البشير وإزاحة الإسلاميين عن السلطة بعد ثورة أكتوبر٢٠١٩م، بينما يمكن أن تبقى العلاقات الثقافية والتعليمية في المدى البعيد بين البلدين.

ويتجلى الدور الذي يلعبه بعض الدول العربية الأخرى كجمهورية مصر العربية التي لها علاقات تاريخية ثقافية وتجارية وسياسية مع الصومال، والجانب النشط من هذه العلاقات التاريخية الممتدة عبر القرون هو الجانب الثقافي، والذي من خلاله تقدم مصر المنح الدراسية للطلاب الصوماليين رغم أن العلاقات السياسية تراجعت نسبياً في العهود الماضية. ولكن دور مصر يبدو ضعيفاً في المشهد المحلي لصالح دول الجوار الأفريقي مثل إثيوبيا وكينيا. وربما ستتطور العلاقة بين البلدين سلباً أو إيجاباً في ظل أزمة سد النهضة والتوتر القائم بينها وبين إثيوبيا. كما أن الدور الجيبوتي كان ملحوظاً في استضافة مؤتمرات عديدة للمصالحة الصومالية، ومن بينها تشكيل حكومة شيخ شريف على أراضيها. كما احتضنت منظمات ثقافية صومالية كنادي القلم للكتاب الصوماليين، وكذلك الأكاديمية الإقليمية للغة الصومالية وآدابها. كما أن لديها قوات جيبوتية عاملة ضمن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال. وأما الكويت، فدورها محصور في جوانب الدعم الإنساني والمساعدات، وفي مجال التعليم.

تدخلات دولية

تركيا: الصومال ضمن استراتيجية دخول أفريقيا

جاء الدور التركي في الصومال مباشرة من دون أن يعتمد على المنظومة الدولية والإقليمية، حيث قام رئيس الوزراء التركي – حينها – رجب طيب أردوغان في ١٩ آب/ أغسطس ٢٠١١م بزيارة رسمية إلى

الصومال مع وفد رفيع المستوى يضم عدداً كبيراً من مسؤولين ورجال أعمال أتراك، وتتابعت الزيارات التي قام بها الرئيس التركي في الأعوام التي تلت ذلك. وكان الهدف المعلن من الزيارة حينها مساعدة المتضررين من الجفاف والمجاعة اللتين ضربتا البلاد، وضمن إطار خطة تركيا الاستراتيجية لدخول الأسواق الأفريقية، وبيع المنتجات التركية.

بعد هذه الزيارة، افتتحت تركيا سفارتها في مقديشو في ٣ يونيو ٢٠١٦، وافتتح أردوغان ونظيره الصومالي حسن شيخ محمود، مجمع السفارة التركية، وهي أكبر سفارة تركية في العالم، لتكون السفارة التركية التاسعة والثلاثين في أفريقيا من أصل ٥٤ تسعى تركيا لافتتاحها في القارة. كما افتتحت تركيا أول قاعدة عسكرية لها في أفريقيا في الصومال، وأنشئت هذ القاعدة العسكرية في مقديشو بموجب اتفاقية تم إبرامها بين البلدين في ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠١٢، وتم افتتاحها في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول، بحضور كل من قيادات الأركان بالبلدين. ويشير موقع تركي، إلى أن القاعدة التركية في الصومال تأتي في إطار سياسة فتح أسواق جديدة لبيع الأسلحة التركية التي تنتجها أنقرة [٥]. ويشرف الجيش التركي حالياً على تدريب أكثر من عشرين ألف جندي صومالي في هذه القاعدة. وتدرك تركيا أهمية الصومال بالنظر إلى موقعه الجغرافي الاستراتيجي، وباعتباره ممراً مهماً للطاقة والبضائع في العالم، بالإضافة إلى الثروات العديدة التي يمتلكها الصومال والمخزون النفطي والمعادن الأخرى، ومن ثم فإن الصومال يدخل ضمن الاستراتيجية التركية في التأثير على الصعيدين الإقليمي والدولي. ووقَّع البلدان تسع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مشتركة، شملت مجالات اقتصادية وأمنية وعسكرية وصحية، كما وقع البلدان صفقة مشاريع استثمارية في الصومال، شملت مجالات المياه المعدنية والزراعية والضرائب[٦].

وتقوم تركيا ببناء مدارس ومستشفيات وبنى تحتية أخرى في البلاد عن طريق الكوادر والشركات التركية التي تدير قطاعات رئيسة في البلاد كإدارة الميناء والمطار في مقديشو. وتقدم منحاً دراسة لآلاف من الطلبة الصوماليين عبر المؤسسات التعليمية التركية. وفي الانتخابات الأخيرة كانت تركيا تراهن على عودة الرئيس الصومالي السابق حسن شيخ محمود القريب من التيار الإسلامي السياسي في الصومال[٧]. ولكن يؤكد كثير من المراقبين على أن الدور التركي يبقى في المدى البعيد وخاصة في مجال المساعدات الإنسانية والبنى التحتية في البلاد، وستلعب القاعدة التركية دوراً مهماً في الصومال وأفريقيا في المجالات الجيوسياسية والاستراتيجية.

تنامي وتثبيت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم تأثيراً في الشأن الصومالي. وتعتمد في حربها ضد الإرهاب على قواتها وقواعدها في جيبوتي وإثيوبيا. وهي الداعم الأكبر للقوات الأفريقية بالمال والمعدات والمعلومات، وتأتي على رأس الدول التي تقدم المساعدات إلى المجتمع الصومالي منذ انهيار الحكومة المركزية في عام ١٩٩١م. والجدير بالذكر أن أنشطة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه محاربة الإرهاب في الصومال جاءت على حساب تقوية المؤسسات الحكومية. وفي السابق تعاونت مع أمراء الحرب، وبالرغم من الأخطاء التي ترتكبها في محاولاتها لمحاربة الإرهاب في الصومال إلا أنها الدولة الأكثر اهتماماً بالشأن الصومالي. والنفوذ الأمريكي في الصومال في طريقه إلى الزيادة والتعمق. ورؤية الإدارة الأمريكية الحالية للشؤون الصومالية في غاية الوضوح ولكن تعوزها الجرأة في التنفيذ. وفي الانتخابات الصومالية تلعب الحكومة الأمريكية دوراً مهماً خلال السنوات الماضية عبر وكلائها في المنطقة كإثيوبيا أو عبر منظمات دولية وإقليمية مثل: الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الأفريقي ومنظمة ايغاد التي تجمع دول شرق أفريقيا [٨].

المملكة المتحدة: الشركات العاملة في الصومال

دخلت المملكة المتحدة المجال الصومالي لأسباب نفعية وسياسية. وتمنَّت مثل تركيا وإثيوبيا، رؤية حسن الشيخ محمود في السلطة. وأثناء فترة ولايته، قام أعضاء ذوو نفوذ في الحكومة البريطانية، من ضمنهم زعيم حزب المحافظين السابق اللورد مايكل هوارد (Lord Michael Howard) بزيرة الصومال، وتم توقيع صفقة في أغسطس عام ٢٠١٣م بين شركتي (LYMPNE) (SFG)؛ وشركة (SOMA OIL GAS) ومقرها لندن، لإجراء المسوحات الزلزالية. وقد تضمنت الصفقة دفع شركة (SOMA OIL GAS) بواسطة (SFG) مئات الآلاف من الدولارات لشخصيات رئيسة في وزارة النفط والغاز مقابل حقوق التنقيب عن النفط والغاز في البلاد. وقد أثار فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة بشأن الصومال وجود عمليات احتيال خطيرة تحقيقاً للصفقة في منتصف عام ٢٠١٥م. كما أعطت جنود الجيش البريطاني ديفيد ووكر (David Walker) وسيمون فالكنر (Simon Falkner) حقوق إدارة جميع ما يتعلق بصناعة صيد الأسماك في الصومال، وشمل ذلك إصدار تصاريح صيد بقيمة ملايين الدولارات لحقوق صيد الأسماك قبالة الساحل الصومالي الطويل، وفي عام ٢٠١٥م، على سبيل المثال، كانت تقدر قيمة التصاريح ٣٠٦ مليون دولار في السنة. وكانوا البريطانيون استخدموا نفوذهم في الصومال في التأثير على مجريات الأمور السياسية، ونظموا مؤتمرات في لندن للحكومات الصومالية المتعاقبة من

أجل الحفاظ على نفوذهم في مواجهة منافسة شديدة من دول مثل تركيا والدول الخليجية ومصر[٩].

تدخل دول الجوار الأفريقي

الدور الكيني في ظل توتر ديبلوماسي

يمكن أن نقول: إن الاهتمام الكيني بالشؤون الصومالية ليس وليد ظهور المحاكم الإسلامية وما أعقبه من تطورات في الساحة الصومالية، وإنما يعود إلى مرحلة الاستقلال، حيث كانت العلاقات متوترة بين البلدين بسبب ما نتج من تركة الاستعمار عبر تقسيم الشعب الصومالي إلى عدة دول. ولكن كينيا دخلت التاريخ السياسي للصومال عبر عقد أول مؤتمر مصالحة صومالية ربما على مستوى العالم على أراضيها، حيث تواصلت أعماله على مدى عامين كاملين (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)، وأثمر ميثاقاً وطنياً، وتشكيل برلمان، وانتخاب رئيس ثم تشكيل حكومة انتقالية. وتعتبر العاصمة الكينية نيروبي العاصمة الثانية للصوماليين بسبب العدد الهائل من السياسيين والمثقفين والصحفيين ورجال الأعمال الصوماليين المقيمين فيها. وأصبحت كينيا ملاذاً آمناً للنخبة الحاكمة في الصومال بعد الإطاحة بنظام سياد بري عام ١٩٩١. وغدت نيروبي لاحقاً مقراً ومأوى لكثير من المنظمات الدولية العاملة في الصومال في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية والتنمية، حيث انتعش الاقتصاد الكيني بسبب وجود منظمات تابعة للأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية التابعة للمكتب الإقليمي للأمم المتحدة في الصومال. وكينيا لديها قوات عسكرية في داخل الصومال ضمن قوات الأميصوم التابعة للاتحاد الأفريقي والمدعومة من قبل الأمم المتحدة[١٠]. يبقى الدور الكيني السياسي والعسكري حاضراً في الساحة الصومالية بحكم التداخل العرقي والإثني بين الدولتين وانعكاساته الأمنية على الطرفين في ظل الأوضاع القائمة في الصومال. حيث تكافح كينيا والصومال النشاطات الإرهابية لحركة الشباب الصومالية. خاصة في ظل تصاعد الخلافات وسوء العلاقات الدبلوماسية عقب نشوء النزاع البحري في المحيط الهندي الذي سبب الأزمة الحالية بين الجارتين. وفي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢م كانت نيروبي ترغب في عودة حسن شيخ محمود، الرئيس الصومالي السابق، خوفاً على ضياع نفوذها في الصومال ولا سيما في حال صعود المرشح القومي ذي الشعبية الكبير، وهو الرئيس الحالي محمد عبد فرماجو.

إثيوبيا: الحضور والنفوذ المتنامي في الصومال

تعد إثيوبيا أكثر دول الجوار الأفريقي تأثيراً في الواقع الصومالي. وقد كانت علاقات الصومال مع إثيوبيا غالباً متوترة خلال القرون الماضية. ويأتي تأثير إثيوبيا ودورها في الشؤون الصومالية

بالتوازي مع نفوذ الولايات الأمريكية المتحدة سواء كان في الجانب السياسي أو التغلغل الاستخباراتي. وكانت العاصمة الإثيوبية مقراً لجميع الجبهات الصومالية التي أطاحت بالرئيس الراحل محمد سياد بري عام ١٩٩١م. كما عقدت عدة مؤتمرات مصالحة وطنية على أراضيها في الأعوام التالية: ١٩٩٢م – ١٩٩٣م – ١٩٩٤م- ١٩٩٧م – ٢٠١٠م. وفي السنوات الأخيرة، تبدو العلاقات الإثيوبية - الصومالية ممتازة في ظل إدارة رئيس الوزراء الإثيوبي الجديد أبي أحمد. وقد أحدث الأخير تغيرات جيوسياسية في المنطقة من خلال ما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسي في القرن الأفريقي. وكانت إثيوبيا تريد عودة حسن شيخ محمود إلى رئاسة البلاد؛ كما ذهبت وسائل إعلام وتقارير بحثية مستندة إلى تقرير صدر عن مركز بحثي إثيوبي تابع للوزارة الخارجية الإثيوبية.

وهناك بعض الدول الأفريقية الأخرى لديها تأثير في الشأن الداخلي الصومالي كدولة أوغندا، حيث نشبت أزمة بين الرئيس الأوغندي موسيفيني والرئيس الصومالي شيخ شريف أدت إلى عزل رئيس الوزراء الصومالي، محمد عبد الله فرماجو حينها. ولدى أوغندا قوات عسكرية ضمن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

أما أريتريا فقد بدأ اهتمامها بالصومال في عام ١٩٩١م عبر محاولاتها التوسط بين زعماء الفصائل الصومالية. وفي عام ٢٠٠٦م كانت تساند الإسلاميين المتمثلين في كيان اتحاد المحاكم الإسلامية في مواجهة التدخل الإثيوبي عن طريق حرب الوكالة في سياق معاداتها للحكومة الإثيوبية.

الخلاصة

في النهاية، كثيراً ما تزيد التدخلات الأجنبية الأزمات والاضطرابات الداخلية في البلاد، وإن كانت لا تخلو من منافع جمة للشعب الصومالي في أحيان أخرى؛ كمجال المساعدات الإنسانية والبرامج التنموية. وإذا استمر المشهد المحلي على النحو في التأثير المباشر حتماً سيكون له تبعاته الخطيرة، ولا سيما مع بروز المحاور الجديدة على الساحة الإقليمية. وفي ظل الأوضاع الحالية، تزداد المخاوف من تأجيل الانتخابات الرئاسية الصومالية المقبلة مع قرب موعدها المحدد، ولا سيما أن البلاد تدخل في انتخابات عامة منذ خمسين عاماً قد تكون نتيجتها تغيير المعادلة القائمة في السنوات الماضية، وهي المحاصصة القبلية[١١]. وسيبقى نفوذ وتأثير الدول في الشؤون الصومالية على المدى البعيد؛ سواء منها الدول العظمى، أو دول الجوار الأفريقي والعربي، وباقي دول الاتحاد الأوروبي كإيطاليا والنرويج، وتركيا.

قائمة المراجع والمصادر

(١) انظر:

Brendon J. Cannon, Foreign State Influence and Somalia's 2017 Presidential Election: An Analysis.
https://digitalcommons.macalester.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1206&context=bildhaan

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) مبارك أحمد محمد، مائة عام على توافد الطلاب الصوماليين في السودان، موقع قراءات صومالية.

(٤) عبد القادر عثمان، «المجتمع الدولي وبناء الدولة الصومالية». الشاهد الدوري، ٢٠١٠، ص ١٤٨-١٤٩.

(٥) وكالة الأناضول للأنباء التركية
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%86-9-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%A9-/583943.

(٦) المرجع السابق نفسه.

(7) Rasnah warah, war crimes, How warlords, politicians, foreign governments and aid agencies conspired to create a failed state in Somalia , author house, UK, first edition 2014,pg, 34-35

(٨) مرجع سابق.

(٩) محمد أحمد شيخ علي، الحالة الصومالية القائمة، أضواء على تاريخ الصراع وأبعاده. العرب والقرن الأفريقي. مركز العربي للأبحاث والدراسات.

(١٠) مرجع سابق.

(١١) الانتخابات التشريعية والبرلمانية المقبلة.. ملامح وآفاق، مركز مقديشو للبحوث والدراسات.

دور الحكومة الإثيوبية في توحيد مسلمي إثيوبيا

أنور إبراهيم /كاتب إثيوبي

يعتبر ملف مسلمي إثيوبيا من أكثر الملفات التي واجهت الحكومات الإثيوبية المتعددة، وذلك منذ عهد الأباطرة الذين كانوا يتوجسون من انتشار الإسلام، الذي بدأ يجتاح المنطقة كلياً. حيث كانوا يحكمون باسم الكنيسة الأرثوذوكسية الإثيوبية التي كانت تُعتبَر الوصيةَ على العرش الإمبراطوري وتقوم بتنصيب الأباطرة. ويعتبر قساوسة الكنيسة مستشارين لهم إلى عهد الإمبراطور هيلي سلاسي الأولي (١٩١٣-١٩٧٤م).

وكان هنالك مفهوم ما زال سارياً حتى الآن لدى البعض، وخاصة من يسمون أنفسهم أتباع جمعية القديسين «وهي جمعية مسيحية متشددة لها العديد من الأهداف أهمها: دين واحد ووطن واحد»، هو أن إثيوبيا عبارة عن جزيرة مسيحية وسط محيط إسلامي كبير تواجه العديد من التحديات من الدول المحيطة بها.

وكان قد مر الوضع الخاص بمسلمي إثيوبيا بمراحل متعددة، واجه المسلمون في بعضها صراعات وتحركات كبيرة من قبل الأباطرة منذ عهد الإمبراطور يوهانس الرابع، إذ كان ثمة تخوف من قيام مملكة أو دولة إسلامية في إثيوبيا في تلك الفترة، وهو ما أدى إلى أن يكون وضع مسلمي إثيوبيا أو الحبشة يواجه تحديات كبيرة، متمثلة في سطوة الملوك والحكام والأباطرة.

فكانت أولى الفترات التي وجد فيها مسلمو إثيوبيا حقوقاً متساوية مع الديانات الأخرى تتمثل في عهد الحكم العسكري الماركسي بقيادة العقيد منقستو هيلي ماريام، والذي عمل على إيجاد صيغة من المساواة بين مختلف الديانات وقلص دور الكنيسة الإثيوبية وذلك بعد مصادرة أملاكها ومحاولته المساواة بين الأديان كافة في ظل «نظام ماركسي»، ولكن على ألا تظهر أي دلالة دينية على كل المؤسسات العامة في الدولة، حتى أن الاحتفالات الدينية كان قد تم تقليصها في تلك الفترة.

وعقب سقوط النظام العسكري الاشتراكي في إثيوبيا بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩١م، ودخول الثوار «أول عهد حزبي في البلاد « للعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بعدها بسنوات تم وضع دستور جديد للبلاد وذلك بعد عملية

استفتاء شارك فيها الجميع. ذلك الدستور الذي تم الانتهاء منه والمصادقة عليه في العام ١٩٩٥م.

فكان أن قدم الدستور المساواة بين الأديان كافة في البلاد، وأعطى الجميع حرية نشر أفكارهم وتعاليمهم ودياناتهم، وحتى الثقافات الخاصة بكل الشعوب والأفكار والمعتقدات. وكانت هذه المرحلة الأولى التي أدت إلى ظهور حراك المسلمين في البلاد؛ حيث توسعت وتزايدت المساجد في أرجاء البلاد كافة، بعضها بدعم ذاتي وبعضها الآخر بدعم من الخارج. وكانت هنالك منظمات إسلامية تعمل في مختلف المناطق وخاصة المنظمات والمؤسسات التي تقدم الدعم للمحتاجين والفقراء وتهتم برعاية دور العبادة والمؤسسات الدينية والتعليمية، وتعمل على تقديم التعاليم الدينية ودعم المؤسسات الدينية الإسلامية في أرجاء البلاد كافة.

فكانت قد تطورت تحركات المجلس الأعلى لشؤون المسلمين في إثيوبيا «الجهة المسؤولة عن شؤون المسلمين» ولكن بصلاحيات محددة. وما زال هنالك نوع من التخوف موروث منذ القدم، حيث عمل المجلس في تلك الفترة على تقديم العديد من الخدمات من خلال رعاية المساجد والمؤسسات الدينية الإسلامية في البلاد، وكان له حضور في الفعاليات كافة الاجتماعية والسياسية في جميع أنحاء إثيوبيا، باعتباره كياناً رسمياً يخص ويمثل المسلمين في البلاد.

وللمجلس جسم فيدرالي يتكون من مكاتب ومجالس فرعية في جميع أنحاء الأقاليم الإثيوبية التسعة، والتي يمثلها أفراد في المجلس الأعلى الفيدرالي. وبات له مؤتمراته السنوية التي يتم من خلالها اختيار وتعيين إدارات وممثلين يقومون بالإشراف على المجلس. ومن بين مختلف الفعاليات التي يقوم المجلس برعايتها وتنظيمها بصورة كبيرة، احتفالات دينية متعددة، مثل: صلاة عيدَي «الفطر والأضحى»، التي تقام في الميادين العامة حيث يجتمع مسلمو إثيوبيا فيها لتأدية الصلاة في حشود كبيرة جداً، واحتفالات أخرى مثل المولد النبوي الشريف وعاشوراء، والتي تنظم بصورة كبيرة في عدد من المدن في مختلف أنحاء البلاد ويتم دعوة كبار المسؤولين الحكوميين لها.

شهد العام ٢٠١١م أكبر التحديات التي واجهت المسلمين في إثيوبيا وذلك بعد أن ظهرت طائفة الأحباش «التي تتبع الشيخ عبد الله الهرري»، والتي انتشرت بصورة كبيرة في جميع أنحاء إثيوبيا، وهي طائفة دينية تمددت أكثر في الشرق الإثيوبي «إقليم هرر»، ثم في بلاد الشام وعادت لإثيوبيا بقوة وبدعم خارجي. وكانت هنالك اتهامات للحكومة الإثيوبية بأنها التي تقوم بتمويل الحراك الخاص بالأحباش، تلك الطائفة التي أثار انتشارها بصورة كبيرة جدلاً كبيراً في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١م، وخلافات حادة جداً حتى كادت أفراد الطائفة أن تسيطر على كل المواقع الدينية في البلاد، وبصورة عامة التي تخص المسلمين من المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وبعض المؤسسات الدينية. وكانت هنالك تظاهرات تحت شعار «يجب أن يسمع صوتنا»، وانتشرت في عدة مناطق وفي عدد كبير من المساجد داخل المدن والمناطق التي يكثر فيها المسلمون، فكانت

تسمع أصوات مكبرات الأصوات على منابر المساجد وتهليلات وتكبيرات، وتدعو المسلمين للخروج للتظاهر. وظلت الحكومة الإثيوبية في وقتها تتهم بعض الجماعات المتشددة بأنها تسعى لإثارة الفوضى، وقامت بعمليات اعتقالات واسعة وكبيرة وسط العلماء ورجال الدين الإسلامي. وهو ما أوجد فجوة بين شرائح من المسلمين والحكومة، وتبادلاً للاتهامات. وكانت حصيلة كبيرة من رجال الدين والناشطين والسياسيين يقبعون في السجون في محاكمة شهيرة استمرت لعدة شهور، والتي كانت نتائجها أن حكم على عدد كبير منهم بالسجن ما بين العشرة إلى العشرين عاماً بتهم تتعلق بالعمل على تأسيس دولة إسلامية والإرهاب.

فكانت كل الحكومات التي تعاقبت على البلاد عقب الدستور الجديد تعمل من وجهة نظر خاصة بها، حيث كان بعضها يحاول أن يمنع التشدد ويحارب الحركات الإرهابية حيث كانت ترد معلومات ما بين الحين والآخر أن هنالك اختراقاً لبعض التنظيمات الإرهابية لجماعات داخل البلاد، وهو ما حدا ببعضها أن تعمل على دعم طائفة على حساب أخرى، وهو الشيء الذي سبب العديد من الخلافات، وعمل على إيجاد فجوة كبيرة بين الحكومة والطوائف الدينية المختلفة، وتسبب في عداء كبير بين الحكومة الفيدرالية ورجال الدين، الذين أعلنوا عداءهم للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، واتهموه بأنه ذراع حكومي يعمل لمصلحة نشر أهداف حكومية وليس لخدمة المسلمين، وأنه أداة للسيطرة على كل ما هو إسلامي في البلاد.

وفي فبراير من العام ٢٠١٨م عقب استقالة رئيس الوزراء الإثيوبي هيلي ماريام دسالنج، تولى رئاسة الحكومة الدكتور أبي أحمد علي، والتي تعتبر حكومته امتداداً للحزب الحاكم سابقاً، حاول أن يقدم العديد من الجهود الإصلاحية خلال مرحلة استمرت لعامين. حيث حظيت معالجة أوضاع المسلمين في البلاد باهتمام كبير. فكانت من ضمن خطواته معالجة الخلافات وسد الفجوة بين الحكومة وعلماء المسلمين. وأمر بإطلاق سراح جميع السجناء من بينهم عدد كبير من العلماء ورجال الدين الإسلامي، الذين كان قد تم اعتقالهم بتهم عدة منها: الإرهاب، والتحريض على التظاهرات، والدعوة لإقامة دولة إسلامية في إثيوبيا، والتواصل مع «الحركات الإرهابية». وعمل على معالجة الفجوة والمشاكل القائمة بين المسلمين والحكومة. وعلى الفور أسس لجنة تتكون من تسعة من العلماء ورجال الدين من بينهم مفتي إثيوبيا الشيخ عمر حاج إدريس، ورئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البلاد الشيخ محمد أمين جمال، لتهتم بشؤون المسلمين ومعالجة قضاياهم كافة، وإصلاح أحوالهم ومعالجة الخلافات كافة.

وفي يوليو من العام ٢٠١٩م، نجح رئيس الوزراء الإثيوبي الدكتور أبي أحمد في إنهاء قطيعة دامت لأكثر من ٥ سنوات بين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ولجنة تحكيم المسلمين (وهي لجنة خاصة تشكلت لمتابعة قضية المدرسة الأولية الإسلامية ومؤسساتها «وهي مؤسسة تضم مدرسة أساسية وثانوية ومركز رعاية صحية ودوراً للأيتام ومسجداً وكلية ومقبرة تخدم المسلمين، والتي كانت تديرها في السابق هيئة

الإغاثة الإسلامية العالمية»). هذه المؤسسة كانت قضيتها قد أثارت خلافات في العام ٢٠١١م بين الحكومة وبعض كيانات المسلمين في إثيوبيا، وأدت إلى أحداث وتظاهرات للمسلمين في عدة مدن إثيوبية، وكانت التظاهرات التي حملت شعار «فليسمع صوتنا»، وأدت إلى اعتقال عدد كبير من القيادات الإسلامية من قبل الحكومة الإثيوبية السابقة إبان فترة رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي. وقد نجح المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بإثيوبيا في كسب خطوة مهمة وهي إدراج فقرة بالدستور تسمح للمسلمين بالاحتكام إلى شرائعهم، وبموجبها أنشئت محاكم إسلامية معترف بها من المحكمة العليا.

وتوافق مسلمو إثيوبيا على تشكيل لجنة علماء مؤقتة يرأسها الشيخ حاج عمر إدريس المفتي العام لإثيوبيا، لتسيير أمور المسلمين لحين إعادة بناء هيكلة جديدة لتكوين كيان إسلامي جامع، يمثل المسلمين في إثيوبيا بشكل رسمي.

وكان قد تولى الشيخ محمد أمين جمال رئاسة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية منذ ٤ سنوات، وعينه رئيس الوزراء أبي أحمد عضواً بلجنة مختصة لحل مشكلات مسلمي إثيوبيا تضم ٩ أعضاء من العلماء، والتي أطلق عليها لجنة التسع والتي تضم رجال دين وعلماء ومشايخ يمثلون الطوائف الإسلامية كافة.

في الثلاثين من شهر أبريل ٢٠١٩م قدم محمد أمين جمال، الرئيس السابق للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، استقالته من رئاسة المجلس، وقيل إن «استقالته جاءت لأسباب صحية». على الرغم من ذلك لم تخلُ بعض الأحاديث لمحاولة حكومية لإيجاد توافق بين المجلس وبعض رجال الدين الذين كانوا يتهمون المجلس بأنه أداة للحكومة للتدخل في شؤون المسلمين في البلاد.

وتوصل المسلمون في إثيوبيا عقب ذلك، إلى اتفاق تاريخي بعد أن عصفت بهم الخلافات طيلة السنوات الماضية بين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ولجنة مسلمي إثيوبيا، لتبدأ مرحلة جديدة من عمر المجلس الأعلى لشؤون المسلمين في إثيوبيا بضم عدد كبير من العلماء ورجال الدين الإسلامي في البلاد.

وتم إعادة العديد من المؤسسات الإسلامية مثل إعادة افتتاح بعض المؤسسات التعليمية الإسلامية، وتفعيل جميع المشاركات للشيوخ والعلماء في البلاد وبدا واضحاً مشاركة ممثلي المجلس في كل الفعاليات السياسية والاجتماعية في إثيوبيا.

في شهر يناير الماضي أقر مجلس الوزراء الإثيوبي بالإجماع مشروع قانون يعترف رسمياً بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الذي يتولى شؤون المسلمين في البلاد بعد ٦٠ عاماً من المطالبة، والذي اعتبر أول اعتراف حكومي بتشريع قانون يهتم بشؤون المسلمين وخاصة تنظيم المجلس الأعلى لشؤون المسلمين في البلاد، وهو ما اعتبره العديد من المتابعين للشأن الإسلامي في البلاد سابقة تاريخية، حيث ظل المسلمون لسنوات يطالبون باعتراف قانوني ودستوري بالمجلس لتنظيم نشاطاته وعلاقاته الدولية، أسوة بالكنيسة

الأرثوذكسية الإثيوبية والتي كان لها دور كبير في الحراك السياسي والاجتماعي الاقتصادي للبلاد.

وظل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في إثيوبيا يعمل تحت مظلة الهيئات والمنظمات المستقلة ويتولى من خلالها رعاية شؤون المسلمين في البلاد ويواجه العديد من التحديات، منها: بعض القرارات التي تتمثل في تنظيم الحراك الديني، وهو ما حدا ببعض المسلمين للقيام في مختلف المدن والمناطق بتظاهرات ضد الحكومة والمسؤولين الحكوميين لفترات طويلة، وهو الشيء الذي كان دائماً ما يتم ربطه بالإرهاب. جاء القرار استجابة لمطالب المسلمين باعتماد تشريعي لمؤسسة دينية تقوم بتنظيم حياتهم وتنفيذ التشريعات الإسلامية، وحق المسلمين في إقامة علاقات مع مختلف المؤسسات الدينية والمجتمعات الأخرى. وبإضفاء هذه الشرعية القانونية، أصبح المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مؤسسة دينية إسلامية ذات سيادة كاملة، تسن القوانين التي تعنى بشؤون التعاليم الدينية وإنشاء المؤسسات التابعة لها، والتي تعتبر أكبر المكاسب التي تحققت في الوقت الحالي. وتمثلت مطالب مسلمي إثيوبيا في الحصول على اعتماد تشريعي للمؤسسة التي تمثلهم مع ضمان استقلاليتها، وعدم استغلالها من قبل الحكومات المتعاقبة لأهداف سياسية.

على الرغم من ضعف تجربة إقامة أحزاب دينية في البلاد، وخاصة في ظل التحولات السياسية والتي كان أكثرها تجربة مرتبطة بالمد الماركسي الشيوعي في فترتين؛ تراوحت الأولى ما بين العام ١٩٧٤م و١٩٩١م، والثانية الفترة الحزبية، التي تعتبر مواصلة للفترة الحالية وهي من العام ١٩٩١م إلى العام ٢٠١٨م؛ على الرغم من ذلك كله إلا أن العديد من الخبراء في الداخل والخارج، يتوقع أن يكون لمسلمي إثيوبيا أدور كبيرة خلال المراحل القادمة وخاصة في الحراك السياسي، والذين لم يجدوا فرصة خلال أكثر من أربعة عقود، حيث كانت البلاد تقاد بأفكار غربية ماركسية شيوعية ظلت هي الحل الوحيد لدى من يقومون بقيادة البلاد لتطوير اقتصادها ونموها، وقد يساعد التغير الحالي على تكوين حراك إسلامي لإيجاد فرص كبيرة في جميع التحركات التي تشهدها البلاد.